رانية معصراني تنحت لفلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف

AL-HADAF

العدد 1419 -تشرين ثاني (نوفمبر) 2009 -السنة السنة الأربعون - الثمن 20 ل.س
AL HADAF - No.1419 -5/11/2009
1000 -ل.ت

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

جامعة بيرزيت
المكتبة
19 -04- 2012
Library
BIRZEIT UNIVERSITY

سعدات : فعاليات تضامنية وصمود لا تكسره الزنزانة

Digitized by Birzeit University Library

Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

الموقف الأمريكي في لحظة الحقيقة

نسي البعض في منطقتنا وساحتنا الوطنية حقيقة الكيان الصهيوني باعتباره أحد أشكال وأدوات الاستعمار وأكثرها فاشية وعنصرية في تاريخ الاستعمار الحديث والقديم. وترعرع وكبر هذا الكيان بفعل الرعاية والمساندة الاستعمارية الكبرى وقدرته على الاعتماد وفق إستراتيجية قادته السياسيين على الدولة الكبرى، وتطور وتقدم ليصبح حليفاً وشريكاً أساسياً لتلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وأصبحت أهميته تشكل جذر الإستراتيجية الأمريكية الراهنة، فلا يجوز أن تخطو الولايات المتحدة أي خطوة في المنطقة دون أن تكون دولة «إسرائيل» هي الموجه لتلك السياسات حتى ولو تعارضت مع مصالحها. فلا غرو أن نجد الكيان الصهيوني يعيش منذ سنوات في أحسن أوضاعه بالنسبة للدول الاستعمارية، فعلى الرغم من سجله المخزي لحقوق الإنسان وانتهاكاته المقززة وجرائمه ضد جماهير أمتنا وشعبنا الفلسطيني فأمريكا تشكل مع شقيقاتها من الدول الغربية سداً منيعاً أمام محاسبة هذه الدولة المارقة في كل المحافل والمنتديات الدولية، ووصل الأمر حد شرعنة ما تمارسه من جرائم وانتهاكات والدفاع عن سلوكياتها المشينة والتبرير لسياسة القتل والاغتيال والاعتقال وسياسة تعمد قتل المدنيين والحصار وإذلال المواطنين على الحواجز وبناء المستوطنات والجدار وتهويد القدس وهدم البيوت. ويتم هذا الأمر في ظل صمت دولي مريب ترتب على غياب سياسة عربية وإسلامية داعمة ومساندة للنضال الوطني والمقاومة الفلسطينية، وتعويل البعض الفلسطيني في ظل تشجيع أطراف عربية عديدة لأوهام ثبت بطلانها ووصولها إلى طريق مسدود بفعل المواقف والسياسات «الإسرائيلية»، وغياب سياسة المراجعة فلسطينياً، واستمرار الانقسام الوطني داخلياً .

ومع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة ومحاولات تقديم خطاب سياسي وإعلامي جديد للعالمين العربي والإسلامي من خلال الرسائل التي وجهها رئيس الإدارة الجديد الرئيس أوباما في خطابي أنقرة والقاهرة. استبشر البعض خيراً بهذا الموقف وبدؤوا في الترويج لإمكانية انطلاقة جديدة جهة التقليدية ستتراجع بحكم إدراك القيادة الديمقراطية الجديدة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة وثقل تبعاتها على الولايات المتحدة والعالم، وحجم المصالح الاقتصادية الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وأشيع جو من التفاؤل حول اتخاذ الإدارة الجديدة لمواقف ضاغطة على حكومة نتنياهو بخصوص الاستيطان وضرورات اتخاذ موقف من الملف النووي الإيراني. وكنا منذ البداية من أشد المحذرين لهذه الروح التفاؤلية المبنية على أوهام تراجع الإدارة الأمريكية الديمقراطية على مواقفها التقليدية المتحالفة مع الكيان الصهيوني والحريصة على حمايته، وتوفير كل إمكانيات تفوقه العسكري على المنطقة بأكملها، وتزويده بكل ما توصلت إليه التكنولوجيا من إمكانيات لاستمرار دوره كحارس أمين للمصالح الإستراتيجية الاستعمارية في منطقتنا من خلال المشاركة والاستفادة من الإمكانيات الكبرى التي توفرها الولايات المتحدة و"إسرائيل" وأكدنا أن الخطاب الأمريكي خطاب إعلامي خطير يستهدف إجراء تغييرات شكلية في السياسات الأمريكية بما يؤمن لها مواصلة دورها في السيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط بمسميات يجيد الأمريكيين تحديدها أثناء مراجعتهم لإستراتيجيتهم وإخفاقاتها بعد الذي جرى في العراق ولبنان وفلسطين وأفغانستان وبقاع أخرى في العالم. لهذا كنا نؤكد أننا يجب أن نعتمد في قراءتنا للمستقبل على عنصرين أساسيين، هما:

أولاً: بذل كل ما نستطيع من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام لمواجهة التحديات الكبرى التي يشكلها المشروع الصهيوني.

ثانياً: مغادرة كل الأوهام حول إمكانية قيام تسوية قادرة على تحقيق الحد الأدنى الممكن في المرحلة الراهنة وضمن المعطيات القائمة.

لذلك فقد انكشف الموقف الأمريكي واضحاً وجلياً في تبنيه للمواقف والسياسات اليمنية وزيف وبطلان سياسة الانتظار والاتكال العربية الفلسطينية على مواقف واضحة من الاستيطان، فها هي هيلاري كلينتون تعلن بملء الفم أن على الفلسطينيين أن يواصلوا محادثات السلام مع الكيان الصهيوني، في ظل سياسة استمرار الاستيطان وتهويد القدس وبناء الجدار رغم أن مواقفهم من تقرير غولدستون كانت واضحة وضوح الشمس، وزاد في انكشاف مواقفهم التغييرات الدراماتيكية في لغة الخطاب السياسي الأمريكي الذي انتقل من الحديث عن صفقات لميتشل مع حكومة نتنياهو إلى تبني سافر ومكشوف للسياسات والمواقف الصهيونية التي يجب الاستمرار في فضحها وتعريتها وكشف مخاطرها على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، ومواصلة ملاحقة قادتها السياسيين والعسكريين في ظل الدول التي تجيز قوانينها محاسبتهم على جرائمهم والتي لا مثيل لها في تاريخ البشرية.

وتؤكد الجبهة الشعبي مجدداً أن استمرار اللهاث وراء سراب ما يسمى بالحلول السلمية ومواقف جديدة لإدارة أوباما ما هي إلا مضيعة للوقت ولعب في الوقت الضائع على حساب ضرورات التوحد والاتفاق الوطني على رؤية سياسية وكفاحية قادرة على اعتماد سياسة وطنية هجومية تغلق الأبواب أمام المترددين على بوابات الدول الاستعمارية وتؤسس لهجوم سياسي وإعلامي فلسطيني يحظى بدعم ومساندة كبيرة من أحرار العالم.

من أعمال الفنانة رانية معصراني

Digitized by Birzeit University Library

أسسها
عام ١٩٦٩
الشهيد
غسان كنفاني

رئيس التحرير: جواد عقل

سكرتير التحرير: أحمد. م. جابر

المدير الفني: زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	الجزائر ١٥ دينارًا	المغرب ١١ درهم
سوريا ٢٠ ل.س	ليبيا دينار واحد	أمريكا وكندا ٣ دولار
الأردن ٥٠٠ فلس	تونس ١.٢٥ د.ت	ألمانيا ٥ يورو
العراق ٥٠٠ د.ع	صنعاء ١٥ ريالاً	إسبانيا ٥ يورو
الإمارات ١٠ دراهم	السودان ٦ جنيهات	

الإشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س - لبنان والأردن ٣٠ دولار
- بقية الدول العربية ٥٠ دولار
يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية - شتورا - لبنان
رقم الحساب:
(AC.No.0013-373179-001)
أو بإرسال شيك بنكي باسم رئيس التحرير
دمشق / ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب:

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢ - هاتف: ٦٣٢٨٢٦٧ - فاكس: ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠ - عمان: ٦٩٦٣٤٠ - الجزائر: ٦٣٢٢٤٣

الموقع الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الإنترنت:
http://www.pflp.ps

الهدف على الإنترنت: http://www.alhadafmagazine.com
البريد الالكتروني: alhadaf@cec.sy
alhadaf@mail.sy

التوزيع

* التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات
* التوزيع في المغرب: الشركة الشريفية للتوزيع والصحف

AL- HADAF
الهدف
سياسية عربية كل الحقيقة للجماهير
سياسية عربية. شهرية

٥ تشرين أول - ٢٠٠٩ - العدد - ١٤١٩ - السنة الأربعون
الثمن ٢٠ ل. س - ١٠٠٠ ل. ل

AL-HADAF - No.1419 - 2009

كلمة

لايفاجئنا على الاطلاق، أن تتراجع الادارة الأمريكية عن موقفها الذي عده البعض (شجاعاً) بالضغط على حكومة الكيان الصهيوني من أجل وقف الاستيطان، ولايفاجئنا كذلك عودة ادارة أوباما للتموضع في مكانها الطبيعي كمجرد مليشيا في عصابة نتنياهو..

فالعلاقة بين الطرفين (ولاحاجة للخوض فيها الآن) هي علاقة عضوية، ليس مهماً فيها من هو الأب ومن هو الولد، ومن هو التابع ومن هو المتبوع، لكن المهم أن مصالح الطرفين وعنصريتهما (لون أوباما لامحل له من الاعراب في هذا السياق) الفجة وعداءهما لنا هي ما يجمعهما وما يحرك مواقفهما..

نحن لانلوم أوباما ولاكلينتون فيما انحرفا إليه من موقف سياسي يوافق على الاستيطان، فهما الوريثان الشرعيان لرعاة البقر المتخلفين الذين قضوا على حضارات السكان الأصليين في الأرض الجديدة، ولكننا نفاجأ من سذاجة بعض العقل العربي والفلسطيني الذي ما يزال مصرا على عقد الرهان على بغلة المواقف الأمريكية غير ملتفت إلى حصان أبناء القدس الأصيل، هؤلاء المرابطون على بوابات الأقصى غير معنيين بتغير رياح السياسة مادام وجه الحقيقة لايتغير!!

في هذا العدد

الحدث:

المواقف الفلسطينية: بين التنازلات والمكابرة.....جواد عقل.....٤

شؤون فلسطينية

نشاطات تضامنية مع القائد الأسير أحمد سعدات.....٦

كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اجتماع المجلس المركزي.....١٤

عن الردح الغرائزي وأهدافه.....المحرر السياسي.....١٦

انفضاض الجمهور وتزاحم على الصف الأول.....أيمن أبو هاشم.....١٨

خطة اسرائيلية سرية.....وليد عبد الرحيم.....٢٠

شؤون دولية:

دور تركي يستحق الترحيب.....عليان عليان.....٢٢

هندوراس: عودة زيلايا.....نور الدين عواد.....٢٤

اليسار اللاتيني.....محمد صوان.....٢٦

ملف منظمة التحرير:

الوحدة الوطنية فوق كل اعتبار (٢/١).....صلاح صلاح.....٢٨

شؤون عربية:

ملتقى الجولان الأممي.....إلهام الحكيم.....٣١

الأحزاب العراقية والبوصلة.....معتصم عيسى.....٣٢

ذاكرة:

حكاية يستشهد بطلها في منتصف الطريق.....٣٣

ثقافة وفنون

إنانا: صلاح الدين.....علي الكردي.....٣٦

منحوتات رانية معصراني عن فلسطين.....ع.ك.....٣٨

جامعة بيرزيت
المكتبة
19 -04- 2012
Library
BIRZEIT UNIVERSITY

موضوع الغلاف

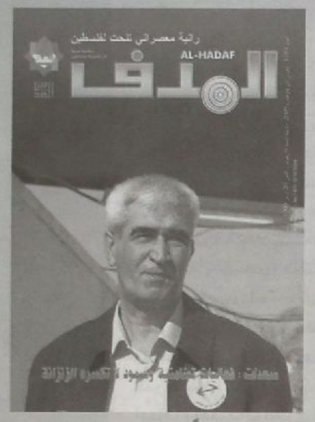

تضامناً مع سعدات

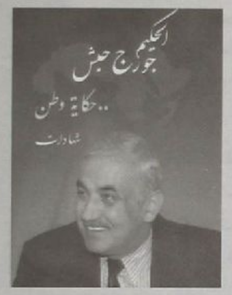

جورج حبش: حكاية وطن

رانية معصراني تنحت لفلسطين

Digitized by Birzeit University Library

الحدث

المواقف الفلسطينية بين سياسة التنازلات والمكابرة

جواد عقل

يحار المرء أحياناً وهو يتابع السياسات الفلسطينية وردات الفعل إزاء ما يواجه الشأن الوطني من منعطفات ومحطات تعصف وتدمر كل المكتسبات والثوابت الوطنية والتي حرص الشعب والثورة طيلة الفترة التي سبقت الانقسام الوطني على صيانتها والحرص على عدم تبديدها حتى في أكثر لحظات الخلاف السياسي حرصاً على الوطن والشعب والقضية، ومنعاً الفرقة والانقسام والتي تشكل أحد نقاط ضعف الثورة ومقتلها في آن واحد. طبعاً. دون أن نغفل حقيقة الخلافات الوطنية واتساعها بسبب اتفاق أوسلو المشؤوم وملحقاته، التي مكنت الحكومات الصهيونية المتعاقبة من نهب المزيد من الأراضي والمياه، وتهويد القدس، وخلق حقائق على الأرض تشكل عوائق لأية إمكانية واقعية لتحقيق سلام مع عدو يتجاهل أبسط حقوق الإنسان الفلسطيني، ويتنكر لحقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير، ويرهن المستقبل الفلسطيني بمدى استجابة الطرف الفلسطيني لإملاءاته وشروطه المذلة والاستخدامية، ويربطها بمدى قدرة هذا الطرف على تلبية هذه الشروط المجحفة والمرتبطة بشروط ما يسمى باللجنة الرباعية والتي تضيف أبعاداً وتعقيدات أخرى لما يسمى زوراً وبهتاناً بالعملية السياسية في الساحة الفلسطينية والتي كان من محصلتها نتيجة لاستسهال تمرير خديعة التنازل كحد أدنى عن قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية واستبدالها بما يسمى بخارطة الطريق، أو اتفاق أنابوليس لتصبح العملية السياسية برمتها في مهب الريح، ولهاثاً وراء سراب حلول وهمية بالترافق مع ممارسات وجرائم ومجازر ومخططات صهيونية حولت حياة شعبنا إلى جحيم. فممارسة سياسة الأرض المحروقة، والمجازر، والحصار والحواجز والاغتيالات والاعتقالات وسرقة الأراضي، بالتوازي مع تدمير البنى التحتية للسلطة والممارسات الأمنية لأجهزة السلطة ضد المقاومين. كلها لم تكن كافية للكيان الصهيوني وحلفائه ومعسكره لكي يقدموا دليلاً واحداً على حسن نواياهم واستعدادهم لتقديم أي دليل على رغبتهم في تحقيق سلام حقيقي في المنطقة.

فهذا المشهد بكل ما يحمل من معان ودلالات سياسية لا يبرر استمرار الانقسام الوطني ولا يعطي الفرقاء أية مبررات لمواصلة تعميقه، والبحث المتواصل عن مبررات للإبقاء على جذوة الخلاف في وقت تزداد الهجمة الاستيطانية على الوطن شراسة.

ويتواصل مسلسل تهويد القدس ودفع أبنائها لمغادرتها وتتزايد الاستفزازات على المسجد الأقصى بما يهدد وجوده بفعل أعمال الحفر التي لا تتوقف في مدينة القدس وتحت المسجد الأقصى. ويزداد الإرهاب الصهيوني شراسة ضد أهلنا في الضفة، ويتواصل الحصار اللا أخلاقي واللاإنساني لقطاع غزة بالترافق مع استمرار آثار العدوان على القطاع وأبنائه والتي تبدأ باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً (الفسفور الأبيض والدايت)، وارتكاب المجازر بحق الأبرياء من أبناء شعبنا، وتدمير بيوتهم، ومزارعهم، ومصانعهم، وتحويل حياتهم إلى جحيم دون أن يتمكن المجتمع الدولي وهيئاته المتخصصة من تقديم يد المساعدة الحقيقية لجزء من شعبنا يرزح عملياً في ظروف أقل ما يقال عنها أنها غير إنسانية، ويسكت الضمير الإنساني عن جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية تحدث كل صباح في غزة الصمود والإباء.

يبدأ اليوم في القاهرة الحوار الوطني الفلسطيني

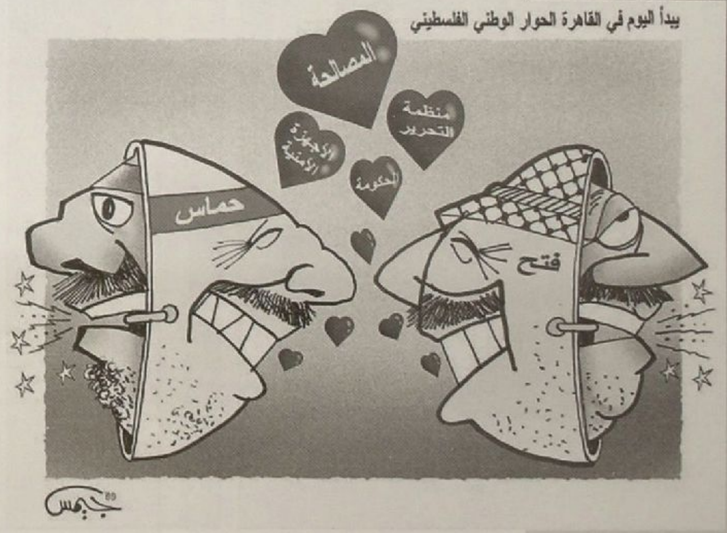

في ظل هذه اللحظات العصيبة والتي تحتاج منا إلى بصيرة وحكمة ورزانة سياسية وأخلاقية ووطنية عالية لوقف نزيف يخدم في حال استمراره . شئنا أم أبينا . استمرار الاحتلال ومجازره ضد الشعب والثورة والوطن. خاصة .إذا ما علمنا أننا أمام حقائق لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تحديد السياسات والمواقف. فحياة شعبنا ومصيره ومستقبله أفضل آلاف المرات من مصير الحسابات الفصائلية والشخصية الضيقة والتي ضاق شعبنا بها ذرعاً ، لأنها تنستر على حقيقة نزوعنا نحو فضاءات التوحد واللقاء لمواجهة الاستحقاقات الكبرى بديلاً لسياسة الردح الغرائزي والاستخدام المفرط لخلافات يمكن حلها بالحوار والتكاتف الوطني بديلاً لسياسة الشحن والتلاسن المضرة والمسيئة لصورة نضالنا وكفاحنا الوطني. فنحن في هذه الظروف مطالبين بالإجابة على الاستحقاقات التي فرضتها سنوات الانقسام وانعكاساتها السلبية على حياتنا، وفعلنا، وممارساتنا وصورتنا الوطنية.

فالمصالحة الوطنية ضرورة وطنية ملحة ولا يجوز البحث عن الذرائع والمبررات لتبرير استمرار حالة الانقسام خاصة وأن الطرف المصري قدم بعد شهور مضنية من الحوار الشاق والصعب ورقة تصلح أساساً لمصالحة وطنية رغم كل التحفظات التي تجدها الفصائل الوطنية عليها، لأنه ثبت بالملموس أن لا إمكانية واقعية لوصول الأطراف الوطنية إلى توافق وطني كامل بحكم طبيعة وحجم وخلفية التناقضات التي تحكم الساحة الوطنية.

وستوفر هذه الورقة مناخاً وطنياً سيكون قادراً على مناقشة السياسة الوطنية بأبعادها الوطنية الشاملة، وآلية اتخاذ القرار، وسبل المشاركة في تنفيذه، وممكنات صون حقوقنا الثابتة في العودة وتقرير المصير، من خلال الاتفاق على رؤية وطنية للمقاومة باعتبارها حقاً مشروعاً لشعبنا تضمنه وتقره كل الشرائع والمواثيق الدينية والدنيوية، وسيعطي حركتنا الوطنية الفرصة الأكبر لمواجهة التحديات الكبرى للاحتلال ومخططاته التي تسير بخطى سريعة مستفيدة من الواقع الفلسطيني، بما يوفره من مساحات واسعة للتغول الاستيطاني، وتهويد القدس، وتبرير الممارسات المارقة للكيان الصهيوني ضد أهلنا في الضفة والقطاع ومناطق الـ ٤٨، ومستفيداً من المناخ والموقف الرسمي العربي المنقسم والمتردي والانتظاري في غالبيته والذي يواصل تراجع القضية الفلسطينية و القضايا والحقوق العربية المشروعة كافة، ويقتصر في أبعد حالاته على عبارات الاستنكار والشجب والمجاهرة لمحاوريهم من المبعوثين الغربيين بهول المخاطر التي يشكلها استمرار الكيان الصهيوني في إدارته الظهر لموجبات سلام. حسب رأيهم. مشرف قادر على إنقاذهم من ورطة التعويل والانتظار لدور أمريكي أقل انحيازاً لإسرائيل ثبت بالملموس عبثيته وسقوطه في أول اختبار عندما تراجعت الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما عن مواقفها المعلنة من وقف الاستيطان كشرط ضروري لاستئناف ما يسمى بعملية السلام. وبدأت تحت ثقل الضغط الصهيوني تسارع الخطى للحديث عن أن المهم قبل كل شيء هو عملية السلام بحد ذاتها واستئنافها بدون شروط. هذه العملية التي اختبرت على مدى ستة عشر عاماً وثبت عقمها وعدم جدواها إذا استمرت وفق الأسس والمحددات التي وضعتها الإدارة الأمريكية بالتشاور مع الكيان الصهيوني، وإذا استمرت على نفس الأسس والمحددات ستؤدي إلى ضياع الوطن والحقوق وتراجع التأييد الدولي لقضايانا وحقوقنا، بل ذهبت إدارة الرئيس أوباما في استهتارها بالعرب . لضعف مواقفهم وغياب إستراتيجية حقيقية تصون حقوقهم ومصالحهم . إلى حد المجاهرة بأن علاقته بالكيان الصهيوني لا تقف عند حدود التحالف الإستراتيجي، بل تتعداه إلى مستوى الشراكة، والتي عبرت عنها المناورات البحرية والجوية والصاروخية المشتركة ب،ل أرادت تلك الإدارة تبديد الأوهام التي رافقت خطابي أوباما في أنقرة والقاهرة للعالمين العربي والإسلامي، والتي حملت أوهام إمكانية تبني إدارته لمواقف أقل انحيازاً من سابقاتها. لكن ما جرى في عرض البحر المتوسط بدد تلك الأوهام فكسب نتنياهو الرهان على عدم قدرة إدارة أوباما وأهليتها لتنفيذ وعودها للعرب بممارسة ضغوط على حكومته وإجبارها على وقف الاستيطان. وفي حال واصلت الأطراف الرئيسية ترددها ومناوراتها إزاء استحقاق المصالحة، فإن استحقاق الانتخابات سيصبح هو الطريق الأصوب لمعالجة الاستعصاء الوطني. لذلك لا يجوز لأحد خلط الأوراق تحت أية مبررات وذرائع، ونقول بملء الفم لا يحق لأحد سواء كان فصيلاً أم شخصية وطنية اعتبارية أن يرهن مصير الشعب برهاناته السياسية والتنظيمية أو حساباته الفصائلية والتي ستكون . وللأسف . في ذيل أجندتها. ونقول . دون مواربة . إن الانتخابات استحقاق دستوري وعلى حركة حماس أن تسعى بالفعل لإنهاء الانقسام كضرورة ديمقراطية وشفافة وتهيئة الأجواء الإيجابية لإجرائها دون اللجوء إلى مسرحيات التبرير والذرائع والتي تبقي على الوضع الفلسطيني رهينة للتجاذبات الإقليمية والدولية، وتبرر للقتلة والمجرمين الصهاينة انتهاكاتهم المتواصلة ضد شعبنا وجرائمهم التي لا تتوقف.

ولا يخفى على أحد أننا نعيش ظروفاً استثنائية ونواجه محطات استثنائية ليس أقلها مسرحية تأجيل تقرير غولدستون والتي جاءت التطورات لتشير لجريمة وخطيئة التأجيل وقصر نظر القيادة السياسية التي جهدت في تبرير أسباب التأجيل لحشد ما يسمى برأيهم التحشيد فلا بد من محاسبة من اتخذ القرار، فالوطن أمانة في يد القيادة السياسية وليس سلعة للبيع في سوق النخاسة.

وانطلاقاً من تقديرنا لثقل المسؤولية الوطنية في هذه اللحظات نقول نعم للوحدة، لا للانقسام، ونعم لاستحقاق الانتخابات في ظل مناخ وطني توافقي يرعى عملية انتخابات للمجلس الوطني والتشريعي والرئاسة على أسس وطنية راسخة تبقي على جذوة نضالنا وتمسكنا بحقوقنا وثوابتنا، ومصالح شعبنا والتي سقط ضحيتها عشرات آلاف الشهداء ومئات الآلاف من الأسرى والمعتقلين. شعبنا لن يقف مكتوف الأيدي إزاء سياسات العبث والمكابرة التي أبقت على الانقسام سيد اللحظة في ساحتنا الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

خلال مهرجان التضامن مع القائد سعدات في رام الله

ملوح يطالب المجلس المركزي بمعالجة آلية اتخاذ القرار الفلسطيني

طالب نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عبد الرحيم ملوح المجلس المركزي الذي عقد اجتماعاً في ٢٤/ ١٠ معالجة آلية اتخاذ القرار الفلسطيني حتى لا تتكرر أخطاء القيادة الفلسطينية بتأجيل التصويت على تقرير غولدستون، والمشاركة في اللقاء الثلاثي في نيويورك.

وقال ملوح للجماهير التي احتشدت في دوار المنارة برام الله تضامناً مع الأمين العام للجبهة الشعبية القائد الأسير أحمد سعدات إن هناك ثلاث قضايا أساسية يجب أن تكون عنواناً لاجتماع المجلس المركزي القادم، مشدداً على أن تكون القضية الأولى ضرورة وقف المفاوضات وعدم الرهان عليها، لافتاً أنها بمرجعيتها الحالية مرفوضة من شعبنا و لن تحقق له شيئاً، ويجب مغادرتها لتأسيس إستراتيجية سياسية موحدة، توحد شعبنا ومقاومته خلفها.

وشدد ملوح في القضية الثانية على أن الحوار الوطني الشامل ضرورة وطنية ملحة هدفها وحدة الساحة الفلسطينية من أجل متابعة مسيرتها النضالية، لافتاً أنه لا يوجد أي معيقات أمام تحقيقها ويجب العودة للشعب ليقول كلمته في السياسة الحالية، وفي مؤسساتنا الوطنية وفي كل ما يخص شأننا الوطني الفلسطيني، وأنه بدون ذلك من الصعب علينا حل هذه الأمور سواء في الغرف المغلقة أو تحت الشمس.

ودعا في القضية الثالثة لضرورة معالجة آلية اتخاذ القرار الفلسطيني حتى لا تتكرر تجارب خاطئة أضرت بشعبنا ونضالنا وبنا في كل مكان، مثل قضية تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، والمشاركة في اللقاء الثلاثي في نيويورك، مطالباً في الوقت ذاته بعدم الانسياق وراء ذريعة . هنا أو هناك . لتأجيل تحقيق الوحدة، مؤكداً أن هذا لن يخدم قضيتنا الفلسطينية ومعركتنا مع الاحتلال، المستفيد الأول والأخير مما يجري على الساحة الفلسطينية الآن.

واعتبر ملوح أن التناقض الرئيسي هو مع الاحتلال فقط، مشدداً على ضرورة ألا يفقد أحد البوصلة في هذا الوقت بالذات، داعياً جميع أبناء شعبنا للتوحد على أساس برنامج سياسي واضح عنوانه العودة وتقرير المصير، والدولة المستقلة، وعاصمتها القدس، تحت مظلة ومؤسسة وكيان سياسي واحد وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

ووجه ملوح تحياته للرفيق الأسير سعدات ولكل الأسرى في السجون الإسرائيلية وعلى رأسهم القادة مروان البرغوثي، وحسن يوسف، وبسام السعدي، وبلال البرغوثي الذي قضى أكثر من ٣٢ عاماً في سجون الاحتلال، وللأسيرات الموجودات في سجن هشارون وفي سجون أخرى، ولكل أسرى الحرية في القدس والجولان والـ (٤٨)، مشيداً بتضحياتهم وصمودهم مؤكداً أنهم عنوان لنا ولثورتنا ولشعبنا.. ورافعو راية حريتها واستقلالها وعودة شعبكم لأرض وطنه».

وعبر ملوح عن افتخاره بالقائد سعدات ورفاقه وجميع الأسرى في السجون الصهيونية، مشيراً أنهم من يدفعوا من حريتهم لأجل حرية شعبنا، معاهداً إياهم بالسير على خطاهم حتى تحقيق أهداف شعبنا في العودة والحرية والاستقلال.

في اعتصام كبير تضامنا مع سعدات في دمشق:

ماهر الطاهر يدعو لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في السجون الصهيونية وعلى رأسهم القائد أحمد سعدات، وضرورة التمسك الوطني والشعبي بإنجاز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليوم الخميس الموافق ٢٢/تشرين أول ٢٠٠٩ اعتصاماً جماهيرياً بمشاركة قيادات الجبهة ومسؤولها في الخارج الرفيق ماهر الطاهر، وأعضاء وممثلين عن فصائل المقاومة الفلسطينية، وهيئات العمل الوطني الفلسطيني والسوري، وحشد من أبناء شعبنا في المخيمات أمام مقر المفوضية الأوروبية، ومقر الصليب الأحمر الدولي في دمشق، واعتصاماً ليلياً في مخيم اليرموك أمام جامع الوسيم احتجاجاً على استمرار ومواصلة الكيان الصهيوني لاعتقال القائد الوطني الرفيق أحمد سعدات. الأمين العام للجبهة، ومحاولات عزله بسبب دوره الوطني الكبير الذي يلعبه في السجون الصهيونية. وقد أكد المعتصمون في رسالة سلمت للمفوضية الأوروبية والصليب الأحمر على إدانتهم للممارسات الصهيونية ضد الأسرى الأحد عشر ألفاً في السجون الإسرائيلية، ودعوا الأمين العام للأمم المتحدة، وكل قوى التقدم في العالمين العربي والإسلامي، والعالم، والهيئات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان لفضح الانتهاكات الصهيونية، وممارسة كل أشكال الضغوط عليها لإطلاق سراح مناضلي الحرية وإجبارها على معاملتهم وفقاً للمعايير والمواثيق الدولية واتفاقية جنيف الرابعة، وضرورة وضع حد لتلك السياسات العنصرية الفاشية بحق مناضلي الحرية.

وأكد الرفيق ماهر الطاهر. مسؤول الجبهة في الخارج وعضو مكتبها السياسي على ضرورة وضع حد للسياسات الصهيونية الجائرة بحق الأسرى والمعتقلين، والعمل على إطلاق سراحهم فمسؤولية كل قوى التقدم في العالمين العربي والإسلامي والعالم، ووقف فوري للإجراءات الجائرة بحق القائد سعدات ومحاولات عزله. وأكد أن القائد سعدات سيبقى رمزاً للمناضل الثوري الملتزم بقضايا شعبه وأمته ومثالاً حياً للصمود والبطولة التي يرسخها كافة الأسرى في المعتقلات الصهيونية، ودعا إلى ضرورة أن تضع م.ت.ف قضية الأسرى وإطلاق سراحهم على رأس أولوياتها، وشدد على أهمية إنجاز الوحدة الوطنية على أساس وثيقة الوفاق الوطني والتي كانت ثمرة مشاركة الأسرى في حل مشكلات حركتهم الوطنية والتي تشكل أساساً صالحاً لمشاركة هامة ومسؤولة لكل فصائل العمل الوطني وهيئات ومؤسسات وقرارات م.ت.ف. وأكد أن الانقسام يجب أن ينتهي ولكن على أسس سياسية وكفاحية تؤمن لنا استمرار دفاعنا وحقنا في وطننا فلسطين بعيداً عن سياسة التنازلات والرضوخ للإملاءات والشروط الصهيونية.

Digitized by Birzeit University Library

منظمة الجبهة في حلب
تقيم لقاءً تضامنياً
مع القائد الأمين العام أحمد سعدات

بحضور قيادة المنطقة، وكوادر الجبهة الشعبية، وممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية والإسلامية وممثلي الجبهة الوطنية في حلب، وبعد الترحيب من قبل الرفيق محمد حافظ والدعوة للوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء، تحدث الرفيق عن أسباب الاعتقال والوقوف المشرف أمام الغاصب الصهيوني الذي لم يعترف بشرعية محكمته. وأتيح المجال للأخوة المتضامنين مع الأمين العام وقدمت كلمات للقيادة العامة، والجبهة الديمقراطية، وفتح الانتفاضة، وحركة حماس، وكلمة للحزب الشيوعي السوري كما حضر وفد يمثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وقدم الجميع التحية للقائد أحمد سعدات لوقفته المشرفة أمام المحاكم غير المعترف بها.

وكانت الكلمة الرئيسية الأولى للدكتور محمود مرشحة . رئيس رابطة الحقوقيين السوريين وأكد تحياته للقائد أحد سعدات وللأسرى في السجون الإسرائيلية كافة، وتحدث عن أهمية تقرير غولدستون الذي جاء استجابة لطلب المنظمات الأهلية العربية والعالمية، ويجب علينا التمسك به، وقال هناك أهمية م ت ف كجامع موحد للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وحيا جميع الأسرى من فلسطين، والعراق، والجولان، والأردن، وعن دورهم في الحركة النضالية الوطنية وواجباتنا اتجاههم وضرورة سعينا لتحريرهم من معتقلاتهم، كما أكد على ضرورة الوحدة الوطنية لإنهاء الانقسام، ووجوب تناسي الخلافات، وفي النهاية أكد على عدم قانونية اعتقال الأمين العام أحمد سعدات .

كما ألقى الرفيق عمر عيد كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيا فيها الحضور وتحدث عن دور الجبهة في النضال الوطني الفلسطيني ودور قادتها الكبار أبو علي مصطفى، وجورج حبش، ودور الأمين العام أحمد سعدات في الوحدة الوطنية وعن دوره الفاعل على الصعيد الوطني الفلسطيني والعربي والعالمي وتحدث عن تواضعه، ورفضه اعتبار هذا اليوم للتضامن معه، بل هو للتضامن مع جميع الأسرى وأن هذا اليوم يومٌ وطنيٌ لكل الأسرى .

واكد الرفيق عمر على رفض الجبهة للانقسام، ودعا للعودة إلى طاولة الحوار وحل الخلافات، و ضرورة طرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة بدلا من الراعي الأميركي للسلام المزعوم وقال إن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ينبغي إعادة تفعيل مؤسساتها وعدم التفرد في قراراتها. وطالب العرب أن يكونوا أمام مسؤولياتهم اتجاه الشعب الفلسطيني كما حيا الأسرى في سجونهم وحيا عمليات تبادل الأسرى التي أقدمت عليها القوى الفلسطينية وحزب الله كما عاهد الحضور بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ستطرح كل القضايا الملحة (الأسرى-الوحدة – الحوار-.....) وأكد على مضي الجبهة بالتمسك بالخيارات الوطنية والتمسك بجميع الحقوق الفلسطينية.

وأنهى كلمته مؤكداً على أن الجبهة ستبقى رافضة لكل السياسات التي تضر بقضيتنا الوطنية.

بيان المؤتمر القومي الإسلامي
مع القائد أحمد سعدات

أصدر المنسق العام للمؤتمر القومي – الإسلامي السيد منير شفيق يوم ٢٠٠٩/١٠/١٩ بياناً تضامناً مع الرفيق القائد أحمد سعدات جاء فيه:

«ينضم المؤتمر القومي الإسلامي إلى حملة التضامن العالمية مع القائد أحمد سعدات . الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي تعرض لشتى أنواع التعذيب والتنكيل منذ اختطافه من سجن أريحا في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، وهو يتعرض الآن ومنذ ستة أشهر إلى العزل الانفرادي ومعه عدد من المناضلين الأسرى في سجون الكيان الصهيوني.

هذا، ويؤكد المؤتمر القومي الإسلامي دعمه لتنظيم يوم تضامني عالمي مع المناضل أحمد سعدات وكل المناضلين أسرى العزل الانفرادي، وضد كل ما يتعرض له السجناء والمعتقلون الفلسطينيون من أساليب قمع وإجراءات منافية لحقوق الإنسان.»

وأضاف البيان: «إن المؤتمر القومي الإسلامي يدعو كل أعضائه . بصورة خاصة . وجميع القيادات والكوادر في مختلف المؤتمرات الشقيقة، والأحزاب المناضلة ،والهيئات الشعبية ،والاتحادات المهنية، والاجتماعية، والبرلمانات ،وأجهزة الإعلام، والأدباء، والمفكرين، والفنانين . بصورة عامة . إلى المساهمة في حملة التضامن واليوم العالمي التضامني مع أحمد سعدات وأسرى العزل الانفرادي في سجون الاحتلال الصهيوني.»

الشعبية في مخيم البداوي تنظم لقاءً
تضامنياً مع القائد سعدات

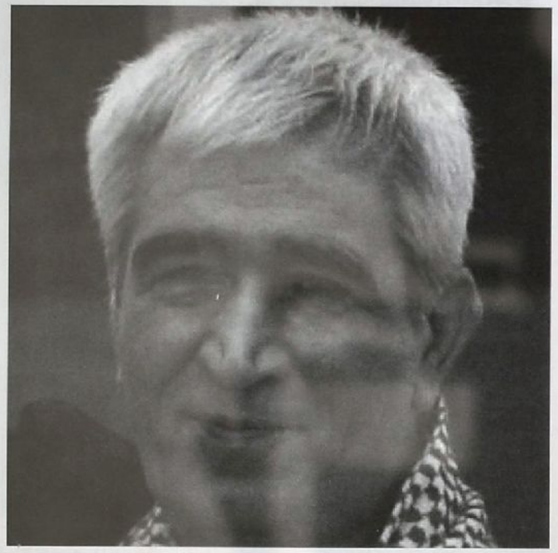

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في شمال لبنان لقاءً تضامنياً مع الرفيق القائد أحمد سعدات، ورفاقه في سجون الاحتلال، وإحياءً لذكرى السابع عشر من أكتوبر وتأكيداً على حقنا بالمقاومة

وذلك في قاعة الجبهة بمخيم البداوي بحضور فصائل المقاومة واللجان الشعبية الفلسطينية، والأحزاب والقوى الوطنية، والإسلامية اللبنانية، وممثل عن مفتي طرابلس والشمال الشيخ الدكتور مالك الشعار، ورجال الدين، والمؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية، والأندية الرياضية، والمكاتب العمالية،والنسوية، والطلابية، ووجهاء وفعاليات مخيمي نهر البارد والبداوي، وحشد من الرفاق والأصدقاء والجوار اللبناني غُصّت به قاعه المكتب.

وبعد الترحيب بالحضور من قبل عريف الحفل الرفيق فتحي أبو علي مسؤول الإعلام والوقوف دقيقه صمت على أرواح الشهداء و الحديث عن مزايا الرفيق احمد سعدات ورفاقه الأبطال ومعاناته في السجون الصهيونية وخصوصا في سجنه الانفرادي

ألقيت في اللقاء كلمات منها كلمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ألقاها الرفيق أركان بدر (أبو لؤي) مسؤول الشمال، وكلمة الحزب السوري القومي الاجتماعي ألقاها الرفيق عبد الناصر رعد . مسؤول الشمال، وكلمة حركة المقاومة الإسلامية حماس ألقاها الأخ أبو ربيع الشهابي . مسؤول الشمال، وكلمة مفتي طرابلس والشمال الدكتور الشيخ مالك الشعار ألقاها الشيخ الدكتور ماجد درويش، و كلمة المؤتمر الشعبي اللبناني القاها الاستاذ حسام الشامي، ومن ثم كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ألقاها عضو اللجنة المركزية للجبهة مسؤولها في الشمال عماد عودة.

وقد توجهت الكلمات بالتحية للرفيق أحمد سعدات ولرفاقه الأسرى في السجون الصهيونية، معتبرة المقاومة هي الطريق الوحيد للإفراج عن الأسرى، مدينة استمرار اعتقال الرفيق سعدات، مؤكدة على ضرورة ألا يفرج عن شاليط بدون الإفراج عن المناضل أحمد سعدات وباقي الأسرى.

وتحدثت الكلمات عن الحصار المستمر على الشعب الفلسطيني في غزه والضفة وتهويد المسجد الأقصى، وعن الوحدة الوطنية الفلسطينية، هي طريقنا إلى الانتصار، وتطرقت إلى تقرير غولدستون، مطالبة بحشد كافه الجهود لتجسيده في مجلس الأمن، وأكدت على ضرورة إعادة الإعمار الفوري لمخيم نهر البارد، مستعرضة معاناة أهل المخيم وأهمية عودة الأهالي إلى بيوتهم ومنازلهم وإعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان حتى يتحقق حلم الشعب بعودته إلى أرضه.

بدوره، قال الرفيق عودة: « نلتقي اليوم لنتضامن مع الرفيق أحمد سعدات ورفاقه الذين سطروا التاريخ الوطني الفلسطيني المعاصر عملاً بطولياً بقتلهم احد قادة الصهاينة العنصريين رحبعام زئيفي في ١٧ أكتوبر رداً على جريمة اغتيال الرفيق أبو علي مصطفى».

وتحدث الرفيق عن تقرير غولدستون مشدداً على ضرورة طرحه على مجلس الأمن، متطرقاً في كلمته إلى الوضع الفلسطيني في لبنان وما يعانيه شعبنا في مخيمات لبنان وعن إزالة العقبات التي تعيق مسيرة الإعمار .

مخيم خان الشيح
يتضامن مع سعدات

بمناسبة يوم التضامن مع الرفيق أحمد سعدات وبمناسبة ذكرى ١٧ أكتوبر، وتضامناً مع أهلنا في مخيم نهر البارد أقيم في خان الشيح مهرجان تضامني كبير.

بدأ المهرجان بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء. وتحدث في اللقاء التضامني الذي حضره حشد كبير من المدعوين وممثلي الفصائل الفلسطينية والسورية الرفيق علي يوسف يونس . ممثل المعتقلين السوريين ولجان العودة ولجان المجتمع المدني في المخيم. ثم تحدث الرفيق أبو نادر . ممثل الحزب الشيوعي السوري في قرية زاكية. كذلك تحدث الرفيق الأسير المحرر علي يوسف . ممثل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

أخيراً، تحديث الرفيق أبو حسن . مسؤول المنظمة الحزبية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. في بداية كلمته، أكد الرفيق على التحية لكافة الأسرى وللرفيق أحمد سعدات، وأكد بأن هذا اللقاء التضامني مكرّس للتضامن مع الرفيق سعدات، والمعتقلين العرب كافة، والفلسطينيين، وأهلنا في نهر البارد.

Digitized by Birzeit University Library

إطلاق اسم «١٧ أكتوبر»
على الشارع الرئيسي لمخيم الرشيدية

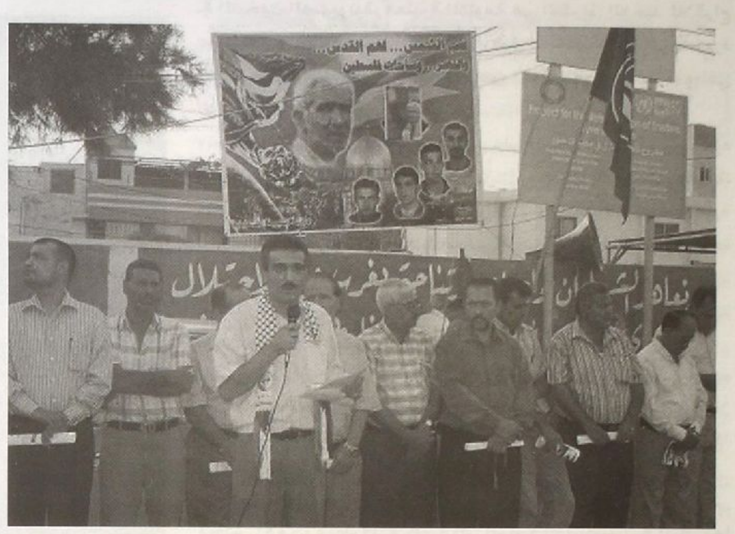

تخليداً ليوم السابع عشر من أكتوبر المجيد ، «الذكرى الثامنة لتصفية أحد أبرز رموز التطرف والعنصرية رحبعام زئيفي» ، وتضامناً مع أسرى شعبنا البواسل في سجون الاحتلال ، وانتصاراً لصمود شعبنا في القدس وكل الارض الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والاستيطان والتهويد .

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتصاماً تضامنياً في مخيم الرشيدية – جنوب مدينة صور تخلله إطلاق اسم «١٧ أكتوبر» على الشارع الرئيسي للمخيم . وامتاز الاعتصام بمشاركة ممثلين عن كافة الفصائل والقوى الفلسطينية واللبنانية، والاتحادات واللجان الشعبية والمؤسسات والفاعليات الاجتماعية والثقافية والأندية الرياضية وحشد من أبناء شعبنا في المخيم .

كلمة الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية ألقاها عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي اللبناني الأسير المحرر كايد بندر شدد فيها على ضرورة التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني، ونبذ الانقسام، والتمسك بالمقاومة، والكف عن الرهانات الخاسرة على الولايات المتحدة الأميركية عدوة الشعوب والإنسانية، متوجهاً بالتحية للجبهة الشعبية وأبطالها الشجعان وإلى أمينها العام نسر الحرية أحمد سعدات، ورفاقه أبطال ملحمة «١٧ أكتوبر»، داعياً إلى بذل كل الجهود لتأمين الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين رغم أنف الاحتلال .

وألقى عضو اللجنة المركزية الفرعية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق أحمد مراد كلمة استهلها بتوجيه التحية إلى الرفيق الأمين العام أحمد سعدات والى أبطال ملحمة «١٧ أكتوبر»، وتابع الرفيق أحمد مراد: « بكل فخر واعتزاز ... برجال أنجبتهم أرحام من هذا الشعب الأبي... في زمن يتحول فيه الحق إلى باطل ...وينعت فيه المقاوم بالمغامر ... وأصبح سؤال من العدو مجالا رحبا للجدال والنقاش وتعدد الاراء والاجتهادات ... في زمن الصراع على سلطة موهومة «ويا للمفارقة العجيبة ونحن الذين لا زلنا جميعاً سواء في المنافي، أو تحت الاحتلال، لدينا سلطتان وحكومتان ... وحدث ولا حرج عن قوانين ومراسيم وتشريعات وكأننا نعيش في دولة كاملة السيادة فيما كل تفاصيل حياتنا تحت رحمة الاحتلال ، وكل ذلك تحت شعار المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني ذلك الشعار الذي تحول إلى كرة تتقاذفها أقدام لاعبين فاشلين، فيما السكين الصهيونية تعمل فينا ذبحا وتقطيعا لأوصال الحجر، والشجر، والبشر، استيطانا، وهدما، وتجريفا، وتهويدا.وفيما شعوب الأرض تبحث عن عوامل الوحدة والتكامل ،تجدنا ربما من أكثر شعوب الارض بحثاً عن الفرقة والانقسام بحجة المصالح الوطنية لشعبنا ... فكم أنت مظلوم يا شعبي!!!»

و تناول الرفيق عضو اللجنة المركزية كلمته بالحديث عن الرد الجبهاوي الأسطوري، و معانيه خاصة بعد أن تطاول على رمز الكفاح الجبهاوي الرفيق (أبو علي مصطفى) حيث:«كان الرد الجبهاوي وكان الثأر الفلسطيني لدماء الآلاف من الشهداء على يد كوكبة من خيرة مناضلي شعبنا فكان أن تدحرج رأس المجرم رحبعام زئيفي، ما دفع العديد من قادة الكيان إلى اعتبار ما حصل يوم «١٧ اكتوبر» عام ٢٠٠١ بمثابة زلزال هز أركان الأمن الصهيوني ».

وأكد الرفيق أحمد مراد على أهمية التمسك بالحقوق التاريخية لشعبنا معتبرا إياها غير قابلة للصرف، وأهمية الوحدة الوطنية ، معتبراً أن تأجيل مناقشة تقرير غولدستون مثل خطيئة يجب مساءلة المسؤولين عنها ، مطالباً بإنهاء نهج التفرد و الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية.

وختم الرفيق كلمته بتناول الوضع الفلسطيني في لبنان، وقال: «إننا إذ نثمن التحرك الشعبي الفلسطيني الذي جرى مؤخراً دعماً لإعادة إعمار مخيم نهر البارد بمشاركة كل أبناء شعبنا في لبنان ومن مختلف ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، فإننا نؤكد على ضرورة الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها لتشكيل مرجعية

فلسطينية موحدة في لبنان تتصدى لمشكلات الشعب الفلسطيني في لبنان وتعمل لمعالجتها وتأمين الحياة الحرة والكريمة لأبناء شعبنا في لبنان لحين العودة إلى أرضه وديارة التي هجر منها عام ١٩٤٨، فشعبنا الذي يكن للبنان وأهله كل الحب والوفاء والتقدير والذي عانى ويلات اللجوء والحرمان والاضطهاد ودفع الآلاف من الشهداء والتضحيات لن يرضى بغير فلسطين وطنا على وجه هذه الارض».

هذا وأصدرت لجنة الثقافة والإعلام في منطقة صور نشرة خاصة للمناسبة حملت اسم « ١٧ أكتوبر» جرى توزيعها على نطاق واسع في مختلف مخيمات وتجمعات المنطقة .

حزب الوحدة يعتصم تضامناً
مع القائد أحمد سعدات

في يوم التضامن مع الرفيق القائد الأسير أحمد سعدات. الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي يتزامن مع انعقاد محكمة الاحتلال الصهيوني للنظر في مواصلة قرار العزل الانفرادي الذي بدأ تنفيذه منذ ستة أشهر، أقام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني اعتصاماً جماهيرياً في ساحة مقره الرئيسي في عمان، وشارك في الاعتصام الفعاليات الوطنية والنقابية وأعضاء الحزب وأصدقاؤه وعدد كبير من العائلات والأطفال الذين حملوا الشموع وهتفوا بالحرية للقائد أحمد سعدات ولكافة الأسرى في سجون العدو الصهيوني، وصاغوا بأناملهم رسومات تعبر عن المناسبة. تخلل الاعتصام عرض فيلم وثائقي عن حياة الرفيق القائد الأسير أحمد سعدات ومواقفه الكفاحية وصموده في وجه جلاديه وخطابه، بعد استشهاد الرفيق أبو علي مصطفى الذي تحدى فيه الاحتلال، وحدد أن الرأس بالرأس، والعين بالعين، وكان بمستوى هذا التحدي ونفذ ما تعهد به بالانتقام لروح الشهيد (أبو علي مصطفى) وكل شهداء الشعب العربي الفلسطيني باستهداف المجرم العنصري رحبعام زئيفي. وقدم الشاعر الشعبي جميل رمزي قصيدة عن المناسبة قال في مقطع منها: «مش ممكن تعرف إلا بعد التجاريب.. أبو علي يا نوار.. في أربعينك شو صار.. أخذولك ثارك ثوار.. من الجبهة الشعبية.. التضامن مع سعدات.. واجب على كل الفئات.. ويا شعبنا ويا هيئات سعدات لسه بأسره.. والعدا كلها تحاصره.. والقيد واجبنا كسره».

وألقى الدكتور سعيد ذياب.الأمين العام للحزب كلمة في نهاية الاعتصام قال فيها: نوجه تحية إكبار واعتزاز باسمكم جميعاً رجالاً ونساءً، شباباً وأطفال للقائد المناضل أحمد سعدات . الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي مضى على سجنه الانفرادي ستة أشهر وتنعقد المحكمة الصهيونية اليوم لتمديد قرار العزل، وبالرغم من قساوة السجن الانفرادي وحجم الضغوط التي يتعرض لها إلا أن صموده راسخ كما خبره رفاقه وشعبه، وستتحطم كل الممارسات الإجرامية الصهيونية بحقه على صخرة صموده وتحديه لجلاديه. إن الكيان الصهيوني يثبت كل يوم طبيعته الإجرامية ويثبت للعالم أنه لا يقيم وزناً ولا اعتباراً لمواثيق حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة، ولعل تقرير غولدستون كشف شيئاً طفيفاً عن الوجه البشع لممارسات قادة العدو الصهيوني العسكريين والسياسيين. إن الصوت العالمي بدأ خافتاً بالحديث عن جرائم العدو وبدأ يتحدث عن معاناة الشعب العربي الفلسطيني، وعليه أن يرفع هذا الصوت حتى يثبت مصداقيته بأن مع حقوق الإنسان ومع حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذا استنكف عن هذا الدور ولم يربط بين ما يقول وما يمارس فإنه سيسقط في امتحان الدفاع عن حقوق الإنسان . كما حصل في مرات سابقة عديدة.

إن صمود الرفيق المناضل أحمد سعدات . الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ورفاقه الأسرى الـ (١١ ألف) يجسد صورة الشعب الفلسطيني البطل بتحديه للاحتلال وإصراره على نيل حريته واستقلاله، الشعب الوحيد الذي لا يزال يرزح تحت الاحتلال ولم يحصل على حقوقه الوطنية المتمثلة بالعودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إننا نضم صوتنا لصوت الملايين المؤيدة والداعمة لكفاح الشعب العربي الفلسطيني ونؤكد على أهمية دور الحركة الشعبية العربية وضرورة أن تأخذ دورها في مسك زمام أمورها بنفسها.

واختتم الاعتصام مع الفنان الملتزم كمال خليل الذي أهدى أغنية جديدة من أغانيه للقائد الأسير أحمد سعدات، وغنى للأرض والمقاومة والشهداء، وأنهى فقرته بأغنية الفنان الراحل الشيخ إمام (يا فلسطينية وأنا بدي اسافر حداكم).

Digitized by Birzeit University Library

الشعبية تهنئ بذكرى ثورة نوفمبر المجيدة

بعث المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ٢٠٠٩/١٠/٢٩ ببرقية تهنئة إلى سيادة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لثورة نوفمبر المجيدة جاء فيها:

«يسعدنا في المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولجنتها المركزية وكوادرها وأعضائها وجماهيرها في الوطن والخارج أن نعبر لسيادتكم عن عظيم اعتزازنا بالدور الكبير الذي لعبته جبهة التحرير الوطني الجزائري والتضحيات الجسام لشعبكم العظيم.»

وأضافت البرقية:

«لقد شكلت الثورة الجزائرية المعاصرة ضد الاستعمار الفرنسي مصدر إلهام لكل حركات التحرر في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية بما قدمته والشعب الجزائري من تضحيات في سبيل نيل الحرية والاستقلال فكانت بحق رائدة حركات التحرر الوطني العالمية. وبفضل تلك التضحيات التي كلفت شعبكم الشقيق مليون ونصف شهيد من خيرة أبناء الجزائر استقلت الجزائر، ولعبت، وما زالت تلعب دوراً هاماً في مساندة قضايا الشعوب العادلة، مواصلة دعمها لحق الشعوب في السيطرة على ثرواتها، وبناء حاضرها ومستقبلها في إطار من التعاون المتكافئ والمتبادل، كما أدانت كل أشكال التدخلات الخارجية في شؤون الدول الداخلية.»

وحتمت بالقول:

«نعبر مجدداً لكم ولشعبكم عن تمنياتنا بأن يواصل بلدكم وفي ظل قيادتكم الرشيدة مسيرة التقدم والتطور إكراماً لأرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة.»

وفد من الجبهة الشعبية يلتقي السفير الروسي في دمشق

بحث عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق أبو أحمد فؤاد والرفيق أبو خليل من الدائرة السياسية مع السفير الروسي في دمشق تطورات القضية الفلسطينية على الصعد المختلفة.

وشرح وفد الجبهة نظرة الجبهة إزاء المصالحة الفلسطينية، وتصاعد الهجمة الصهيونية على القدس وأراضي الضفة الغربية، وتداعيات إصدار المرسوم الرئاسي الفلسطيني بإجراء الانتخابات التشريعية مطلع العام القادم.

وناقش الوفد مع السفير الروسي موقف بلده من تقرير غولدستون، حيث أوضح السفير أن لروسيا رأي مخالف فيما يتعلق بتحويل التقرير إلى مجلس الأمن حيث سيصطدم هناك بالفيتو.

ورأى السفير أن تحويل التقرير إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة سيعطي نتائج أفضل.

وأكد السفير على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الداخلية لما فيه ذلك من مصلحة للشعب الفلسطيني وقضيته.

وأشار إلى اهتمام روسيا بما يجري في مدينة القدس، لافتاً إلى رفض بلاده استمرار الاستيطان والحصار وغيرهما من الممارسات الصهيونية المنافية القوانين والأعراف الدولية كافة.

الشعبية: مرسوم أبو مازن استحقاق دستوري ولكنه يعيق جهود المصالحة

أكد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤولها في قطاع غزة د.رباح مهنا أن إصدار الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً لتحديد موعد الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٠، استحقاق دستوري، مضيفاً أن الجبهة ومن منطلق حرصها على جهود المصالحة وحتى لا يتعمق الانقسام في الساحة الفلسطينية، فإنها تؤكد على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بالتوافق الوطني لضمان إجرائها في أجواء ديمقراطية نزيهة.

وشدد د.مهنا في تصريح صحفي على ضرورة إصدار المجلس المركزي في اجتماعه قراراً بإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني متزامنة مع الانتخابات التشريعية لضمان إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لتعزيز دورها ومكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وأكد د. مهنا أن الأولوية التي تراها الجبهة هي استمرار الحوار والمصالحة وإنهاء الانقسام، مشيراً أن الجبهة ستبذل جهداً متواصلاً لتخطي كل العقبات التي تعيق المصالحة وإعادة ترتيب المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية لتعزيز صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال وممارساته القمعية ضد أبناء شعبنا.

الجبهة الشعبية تلتقي معالي الوزير الأمير طلال أرسلان و تدعو إلى أوسع تحرك تضامني مع الأسرى والمعتقلين وعلى رأسهم الرفيق القائد أحمد سعدات ومن اجل نصرة القدس .

زار وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقدمه الرفيق سمير لوباني . مسؤول العلاقات السياسية للجبهة الشعبية في لبنان و الرفاق ظافر الخطيب، و أبو عماد الجنداوي، معالي الوزير طلال أرسلان . رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني في دارته في خلدة، حيث كان في استقباله عدد من قيادات الحزب الديمقراطي، وعقد اجتماع تناول فيه الطرفان أبرز المستجدات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية .

استهل الرفيق أبو جابر اللقاء بتقديم صورة عن الوضع الفلسطيني و أبرز المستجدات على هذا الصعيد، مؤكداً موقف الجبهة الداعي إلى ضرورة لملمة الجراح الفلسطينية وإعادة تصويب البوصلة نحو العدو الصهيوني، خاصة في ظل الهجمة الشرسة التي يمارسها من أجل تهويد القدس. كما أشار الرفيق مسؤول لجنة العلاقات السياسية في لبنان إلى أهمية التحرك الإسنادي الداعم لجماهير شعبنا .

وأشار في استعراضه إلى ما يتعرض له شعبنا من حصار جائر يمارس عليه في ظل صمت الأنظمة العربية. كما تناول قضية شعبنا في أماكن الشتات، وبالتحديد في لبنان، وما يتعرضون له من أوضاع بائسة لا تخدم نضاله في سبيل حق العودة، منوهاً عن تطورات الوضع على صعيد ملف إعادة إعمار نهر البارد، ودعا إلى سرعة إعماره للقضاء على نتائج الحرب المدمرة .

بدوره أكد معالي الوزير الميز طلال أرسلان على وقوفه و حزبه إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، من أجل إحقاق حقوقه العادلة، وتابع قائلا: «إن أوضاع إخواننا الفلسطينيين في المخيمات غاية في البؤس، وليس مقبولاً استمرار مثل هذه الأوضاع»، وأشار إلى أن الكتلة النيابية التي ينتمي إليها تؤيد إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية والاجتماعية، وعبر عن تضامنه مع القائد الكبير أحمد سعدات، ودعا إلى إطلاق سراح كل المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال.

الشعبية تزور مقر قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي في صيدا و تلتقي قيادته

زار وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منطقة صيدا ضم الرفيق عبد الله الدنان . عضو اللجنة المركزية ومسؤولها في صيدا وعدداً من أعضاء قيادة منطقة صيدا ، مقر قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي ، وكان في استقباله قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي في صيدا، وعقد لقاء تناول ابرز المستجدات السياسية و العلاقة بين الطرفين.

استهل الرفيق غسان عبدو مسؤول الحزب الديمقراطي الشعبي في صيدا اللقاء بالترحيب بوفد الجبهة الشعبية معرباً عن تقديره للدور الذي تقوم به الجبهة و اعتزاز الحزب الديمقراطي بالعلاقة مع الجبهة الشعبية التي تعمدت بالكفاح المشترك في صفوف المقاومة الوطنية في مواجهة الاحتلال، مؤكداً على أن القضية الفلسطينية كانت و ستبقى قضية الحزب الأساسية في مواجهة التحالف الصهيوني الامبريالي و مخططاته في المنطقة.

بدوره أشار الرفيق عبد الله إلى أهمية توطيد العلاقة بين قوى اليسار كافة، معتبراً أن العلاقة بين الطرفين تشكل نموذجا للعلاقة السليمة التي يجب أن تقام مع الأصدقاء والحلفاء كافة وعلى قاعدة الحقوق والواجبات، مؤكداً حرص الجبهة الشعبية على تطوير وتعزيز العلاقة مع الحزب خدمة لقضايا العدالة والتقدم.

وقد اتفق الجانبان على مجموعة من الخطوات التي من شأنها تحقيق التعاون العملاني في مجال الأنشطة والبرامج المشتركة على المستويين اللبناني والفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المجلس المركزي

رام الله ٢٠٠٩/١٠/٢٤

الأخ الرئيس محمود عباس «أبو مازن»!
الأخ سليم الزعنون «أبو الأديب»!
الأخوة أعضاء المجلس المركزي!

باسم رفاقكم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نحييكم ونحيي أعضاء المجلس المركزي جميعاً، ونؤكد لكم تمسكنا بحقوق شعبنا الوطنية، بتقرير المصير والدولة المستقلة، وعاصمتها القدس، والعودة، وبوحدتنا الوطنية، الطريق الوحيد لتحقيق هذه الحقوق، بقيادة ممثلنا الشرعي والوحيد وكياننا السياسي منظمة التحرير الفلسطينية.

إننا نؤكد على أهمية اجتماع المجلس المركزي دورياً وفي موعده المحدد في نظامه القانوني. الذي يحدد دعوته للاجتماع كل ثلاثة أشهر، فظروفنا الوطنية والسياسية والداخلية التي نَمرُّ بها تتطلب منا ذلك.

إن أهمية والحاحية القضايا المطروحة في جدول الأعمال، تتطلب من المجلس اعطاؤها الجهد والوقت الكافي لمناقشتها والخلوص إلى مواقف مشتركة قدر الإمكان، ونعتقد أن من الضروري أن يتوقف المجلس المركزي أمام العملية السياسية والمفاوضات والاستيطان الصهيوني، وتنكر القيادة الإسرائيلية للشرعية الدولية وقراراتها، ولحقوق شعبنا في الحرية، والاستقلال، والعودة، والشروع بمراجعة سياسية شاملة، وبما يعيد بناء سياستنا الفلسطينية على أسس راسخة تضمن تحقيق أهدافنا الوطنية، علماً أن الفشل كان حليف هذه العملية مع الإسرائيليين منذ بدءها حتى اليوم.

وفي هذا الإطار نرى أن العودة للمفاوضات في ظل السياسة الإسرائيلية، مهما كان إطارها ليس مقبولاً، ويجب أن ينطلق من الالتزام بالشرعية الدولية وقراراتها، وعقد مؤتمر دولي لضمان تنفيذ هذه القرارات، لأن الاستمرار بها . كما دللت التجربة . يلحق الضرر الكبير بقضيتنا الوطنية، ويشكل غطاءً للسياسات، والممارسات الإسرائيلية العملية، في الوقت الذي يجب أن نعمل فيه لعزل إسرائيل وتشديد الحصار عليها.

إن المسؤولية الأساسية للقيادة الفلسطينية، ممثلة في اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي تظهر في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وعدم الاستجابة للضغوط أو الابتزاز على حساب هذه الحقوق، من أية جهة أتت.

لقد تتبعنا جميعاً، مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس أوباما، وكيف تراجعت بسرعة، لتنحاز إلى مواقف القيادة اليمينية والمتطرفة الإسرائيلية، وآخرها قول أوباما بأن الشراكة بين إسرائيل والولايات المتحدة أهم من التحالف الاستراتيجي بينهما الأمر الذي يملي علينا وعلى الجميع عدم الرهان عليها وعلى مواقفها.

الأخوات والأخوة.!!

تتعرض مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين الأبدية، لعمليات التهويد، والضم، والاستيطان من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبما يتناقض مع حقوق شعبنا، ومن الشرعية الدولية وقراراتها الأمر الذي يتطلب منا جميعاً. كشعب وقيادة التصدي لهذه السياسة بتوحيد المؤسسات العامة في القدس في إطار مرجعية واحدة، هي دائرة القدس.

ورفع راية الدفاع عن حقوق شعبنا الوطنية، وعن عاصمته الأبدية، وعن أرض وطنه وحقه بتقرير المصير، والحرية، والاستقلال، والعودة، اليوم قبل الغد، والإسراع بإنجاز المصالحة والتوافق الوطني، لأنها تمثل حجر الزاوية في أية سياسة وطنية، تستهدف إزالة الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس على الأرض الفلسطينية، وبما يضمن حق عودة اللاجئين لديارهم تنفيذاً للقرار الدولي ١٩٩٤.

وأي تأجيل، أو مماطلة في الإسراع بإنجاز التوافق، لا يخدم سوى الاحتلال وسياسته، ويضعف صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني، ويهز أكثر فأكثر الثقة في الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها عربياً ودولياً.

لقد بذل الأشقاء العرب وفي مقدمتهم مصر جهداً مشكوراً، في سعيهم لإنجاز التوافق والوحدة الفلسطينية، وتم التوصل في نهاية المطاف إلى ما يمكن اعتباره أساساً للمصالحة والوحدة، وبرغم وجود ملاحظات رئيسية لدينا على مضمون وشكل الورقة، إلا أننا نرى أنها تشكل خطوة هامة للأمام، وندعو الجميع للتعامل معها بإيجابية، ونرفض اللجوء لأية ذرائع أو مبررات للعودة في المصالحة إلى الوراء، فالمطلوب هو الإسراع فيها خدمة لشعبنا. والهدية الكبرى التي يمكن أن تقدمها للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من الانقسام الضار وطنياً، هي إنجاز المصالحة الوطنية، والتوافق الوطني، وإعلاء شأنهما فوق الحسابات الفئوية والذاتية.

الأخوات والأخوة جميعاً..!

لقد أثار تأجيل مناقشة تقرير بعثة القاضي ريتشارد غولدستون، التوترات السياسية، فقد جاء بعد الخطأ السياسي المتمثل في اللقاء الثلاثي، وفي ظل ظروف داخلية وخارجية مأزومة أصلاً. فعملية التأجيل تشكل خطيئة سياسية، أكانت بطلب أو قبول الطرف الفلسطيني. فهو يعالج قضية نازفة ويحظى بدعم سياسي وقانوني جماهيري..إلخ ولأول مرة يضع إسرائيل وبعض قادتها في خانة الاتهام على سياستها العدوانية في المؤسسات الدولية ووفقاً للقانون الدولي. وخيراً فعلت منظمة التحرير الفلسطينية باستدراك ما حدث، ومتابعة الموضوع في مجلس حقوق الإنسان الدولي تمهيداً لنقله إلى باقي المؤسسات الدولية.

إن محاولة البعض توظيف التأجيل لتعطيل المصالحة الوطنية، أمر يدعو للاستهجان والإدانة معاً. فالانقسام سبق زمنياً تقرير غولدستون

وفريقه. والمصالحة والاتفاق هما ما يمكن أن يمنعا مستقبلاً الوقوع في هكذا أخطاء ضارة. إن الدروس الأهم الذي نرى أن علينا الاستفادة منها لعدم تكرار ما حدث هي:

١) تفعيل دور المؤسسة الوطنية ممثلة في (ل.ت) لاتخاذ القرار السياسي المناسب، وعدم التفرد في أخذه أو أخذ قرارات مناقضة، ليتحمل الجميع المسؤولية عنه وعن متابعة تنفيذه.

٢) الإعداد الجيد لخوض معاركنا السياسية والقانونية، في المؤسسات الدولية حتى النهاية ومتابعة تقرير غولدستون تتطلب تشكيل هيئة لذلك.

٣) تجنيد كل الإمكانيات المتوفرة فلسطينياً وعربياً ودولياً، استناداً لحقنا السياسي والقانوني لخدمة أهداف شعبنا وفي الدفاع عن قضاياه العادلة.

إننا لا نريد استباق نتائج اللجنة المشكلة من (ل.ت) للتحقيق بالمسؤولية عن قرار التأجيل وفي آلية اتخاذ القرار في الهيئات الفلسطينية. ولكن نعتقد أن علينا اتخاذ مثل هذه السياسة مستقبلاً.

أيتها الأخوات والأخوة الأعضاء..!

إن عنوان الانتخابات من أهم الموضوعات، في وثيقة الوفاق الوطني، تم الاتفاق على موعد إجرائها بين المتحاورين جميعاً، وإضافة لموعدها الدستوري في الحوار الشامل في القاهرة، وبقي النظام الانتخابي فقط موضوع خلاف، حيث دعى الجميع لتطبيق نظام التمثيل النسبي الكامل وبنسبة حسم متدنية باستثناء قيادة حركة حماس. انطلاقاً من أن هذا النظام يضمن مشاركة الأطراف كافة في تحمل مسؤولياتها الوطنية في القرار السياسي، والمسؤولية عن تنفيذه كوننا نمر بمرحلة تحرر وطني وديمقراطية من جهة، وأن هذا النظام يوفر الآلية لتعزيز وحدة شعبنا المشتت في أكثر من مكان، ودوره في العمل لتحقيق أهداف وحقوق لشعبنا.

وكان كثيرون يعتقدون أننا سنتوصل لاتفاق المصالحة الوطنية قبل تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٥، وهو موعد الإعلان الدستوري عن الدعوة للانتخابات الرئاسية والتشريعية وللمجلس الوطني لكن الأمور سارت حتى الآن باتجاه آخر، وبهذه المناسبة فإننا لا نقر ذريعة الأخوة في حركة حماس تعطيلهم للمصالحة والانتخابات.

إننا ندرك أن الرئيس أبو مازن ملزم قانوناً بالإعلان عن موعد الانتخابات قبل ٩٠ يوماً من موعدها وفي نفس الوقت فإن مسؤوليته الوطنية تقتضي أن تشكل الانتخابات عاملاً موحداً من جهة، وأن تصون المؤسسة الشرعية الفلسطينية من جهة ثانية، أي ألا يترتب عليها الإضرار بالأمرين.

ولتجنب ما هو أكثر تعقيداً، نرى أن يتم العمل على الوصول والتوقيع على التوافق والمصالحة الوطنية من جميع الأطراف قبل هذا الموعد وأي إجراء غير ذلك يجب دراسته وطنياً حتى يتحمل الجميع مسؤوليات ما يترتب عنه من تداعيات.

إن علينا أن ندرك جيداً، أننا أمام انقسام سياسي له تداعيات أخرى، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إجراء الانتخابات في الضفة فقط، وعدم إجرائها في غزة، فهذا يكرس الانقسام ويشرعنه عملياً.

من هنا فإن علينا البحث عن وسائل تخدم مصلحة شعبنا وقضيته ووحدته أولاً. فاجراء الانتخابات يتطلب توافق وطني في حالتنا الفلسطينية الراهنة، حتى يخدم الغاية والأهداف التي نريدها منه.؟

ولمعالجة هذا الأمر نقترح الإسراع في مناقشة وإقرار النظام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني، وإجراء الانتخابات للمجالس البلدية والقروية وفق التمثيل النسبي، لتشكيل لجان لقيادتها بعد انتهاء مدتها.. ونقترح تشكيل هيئة وطنية سياسية تضم قانونيين لدراسة الخيارات الممكنة، والتداعيات المترتبة عن أي قرار نتخذه.

الأخوات الأخوة جميعاً!

لقد عقدنا دورة غير عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، وفقاً للنظام الأساسي والمادة ١٤ فيه لاستكمال عضوية اللجنة التنفيذية في ضوء رحيل د.سمير غوشة، وباتت هيئات م.ت.ف مكتملة نظامياً، رغم عدم مشاركة قوى فاعلة فيها، وهذا لا يجب أن يحول بين م.ت.ف ومؤسساتها من القيام بمهامها.

ومعروف لدى الجميع أن م.ت.ف ومؤسساتها عانت كثيراً من التهميش والإهمال والتوظيف السياسي، ومحاولات خلق البدائل عنها في السنوات الماضية من داخل الساحة الفلسطينية ومن خارجها، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي الثابت في عدائه لها، ولبرنامجها، ولكل ما يوحد الساحة الفلسطينية، وجيد أن ينتبه الجميع وقبل فوات الأوان للمنظمة وما تمثل سياسياً وكيانياً، فهي كيان الشعب الفلسطيني السياسي، وممثله الشرعي والوحيد، بجميع مكوناته السياسية والاجتماعية، كل هذا يملي علينا، تفعيل مؤسسات م.ت.ف ودمقرطة هذه المؤسسات، وصون الشراكة الوطنية الفعلية في هذه المؤسسات المسئولة عن القرار السياسي الوطني، وتحديد مسئوليتها عن السلطة الوطنية، كونها مرجعيتها السياسية والتنظيمية وفق لائحة ناظمة يقرها المجلس المركزي.

لقد بدأت (ل.ت) ولو ببطء عملية تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف والمطلوب هو الإسراع في هذا، وتقديم ورقة شاملة من (ل.ت) إلى المجلس المركزي في دورة اجتماع خاصة له لهذه الغاية، والاستناد إلى إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني باعتبارهما مرجعية جماعية لنا بعد المصادقة عليهما من الجميع.

الأخوات والأخوة الأعضاء..!

إننا أمام مسؤوليات وتحديات وطنية خارجية وداخلية كبيرة، ويتوقف علينا حمل راية النضال من أجل وحدة شعبنا وأهدافه وحقوقه، وعلى السياسة الحكيمة التي ستتخذونها الكثير.

المجد للشهداء
الحرية لأسرى الحرية
النصر لشعبنا
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المجلس المركزي الفلسطيني
٢٠٠٩/١٠/٢٤

Digitized by Birzeit University Library

الصراحة والمكاشفة تبدد الردح الغرائزي وأهدافه

المحرر السياسي

سنبقى متمسكين بحقنا وحق شعبنا في ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة في النضال بكافة أشكاله السلمية والعنفية لتحقيق أهدافه في الحرية والتحرير. وانطلاقاً من هذه القاعدة والتي شكلت على الدوام ركيزة أساسية من ركائز الانتصار لقوى التحرر الوطني نجد من واجبنا أن نواصل تحذيرنا للقوى المتنفذة من مغبة المضي قدماً في نهجها ومسارها الانحداري على المستويات: السياسية، والتنظيمية، والكفاحية، والأخلاقية استجابة للمصالح الشخصية والفئوية الضيقة والتي أعلتها بما لا يمكن التساهل معه أو القبول به من هذه المصالح. لذلك حرصنا وحرص كل المخلصين من شعبنا على التأكيد على الحقائق والمسلمات الوطنية التالية:

أولاً: لا يجوز لأحد ومهما امتلك من الشرعيات الوطنية الشعبية أو الثورية أن يتنازل عن الحقوق الأساسية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وتمسكه بحق العودة

الذي تقره كل الشرائع والمواثيق الدولية، وعدم تعريض الحقوق للخطر، من خلال عرضها في سوق المساومات السياسية بديلاً من التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعبنا في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة.

ثانياً: التحذير من خطورة التوقيع على اتفاقيات في ظل غياب رؤية سياسية واضحة وآفاق واضحة لمستقبل أية عملية تسووية، ولذلك قلنا بملء الفم وبصراحة أن اتفاق أوسلو كان كارثياً على الشعب والقضية لأنه استند في جوهره إلى عبارات غامضة حول أكثر القضايا والمسائل الفلسطينية حساسية وأهمية (القدس. المستوطنات. الحدود. السيادة. والمياه) مما وفر للعدو الصهيوني فرصة سانحة انطلاقاً من امتلاكه لموازين القوى على الأرض من إفراغ حتى ما جرى الاتفاق عليه من محتواه وأمن له قدراً أكبر من الفرص لمواصلة سياساته لقضم الأرض، وسرقة المياه، ومواصلة الاستيطان، وعزل القدس، وبناء جدار الفصل العنصري، وارتكاب المزيد من المجازر ضد شعبنا وأهلنا في الضفة والقطاع ومناطق الـ (٤٨).

ثالثاً: خطورة الانجرار وراء سراب السلطة على حساب المنظمة في تلك اللحظات التاريخية الحاسمة والتي قادت إلى تهميش المنظمة ودورها ومكانتها بما ينسجم ورغبة عدد لا بأس به من النظام الرسمي العربي والدولي للتخفف والتنصل من أعباء القضية المركزية العربية، وبما يوفر ويسهل الغطاء على الأطراف المنغمسة في التسوية العبثية والكارثية للتخلص التدريجي من الالتزام العملي وليس النظري بحق العودة، باعتباره حقاً جماعياً وفردياً غير قابل للإنابة والتفويض. وقد جاءت التطورات السياسية لتصب في هذا المناخ «التصالحي» مع الكيان الصهيوني الرافض لأبسط موجبات السلام، وتسهيل مهمة تنصل بعض الرسميين العرب مما تشكله القضية الفلسطينية من أرق لعروشهم وأنظمتهم والتي يعتقد ساستها أن الرضوخ للإملاءات والشروط (الصهيو. أمريكية) ينقذهم من مخاطر سقوطها أو تعريضها للخطر فيؤثرون مصالحهم على حساب مصالح شعوبهم وأمتهم.

رابعاً: تغييب أي دور توحيدي للمنظمة

والشعب والثورة من خلال إبقائها أسيرة ذهنية الاستخدام واختطافها لمصلحة السلطة والتي لا تملك من المقومات ما يؤهلها لتكون أساساً صالحاً لخدمة الجمهور الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده، ومواصلة الدور الشكلي للهيئات والمؤسسات التابعة لها، ومحاولات إضفاء شرعية عليها في وقت جرت فيه تغييرات جوهرية في ساحتنا الوطنية بفعل السياسات والدور الذي قامت به الأطراف الوطنية المختلفة، ومحاولات إنكار هذه الحقيقة مما ألحق أفدح الأضرار بمؤسساتنا ودورها التمثيلي وقدرتها على تشكيل مرجعية وطنية مؤهلة لمواجهة هذا الكم اللامعقول من الأخطار والأهوال التي لحقت بالقضية الفلسطينية.

فالمنظمة لم تعد قادرة ببرنامجها الذي اختل وتراجع عن القيام بدوره التوحيدي والتجميعي لطاقات شعبنا من خلال إلغاء بنود الميثاق الوطني، وتجنب إجراء إصلاحات جوهرية ضرورية قادرة على استيعاب المتغيرات الوطنية بما يؤمن مشاركة وطنية في صناعة القرار والموقف والسياسات الوطنية، ارتباطاً بمستوى الفعل الشعبي والثوري والكفاحي لفصائل العمل الوطني، والذي جرى هو التمسك بهياكل أضحت . وللأسف . مشلولة باهتة، وغير قادرة على مواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بالقضية الوطنية، مما فاقم وطنياً من المشكلات الداخلية وزاد من حدة التوترات الوطنية، والفصائلية بشكل ألحق وما زال يلحق أفدح الأضرار بالقضية الفلسطينية وصورة النضال الوطني في نظر شعبنا أولاً، وأمتنا ثانياً، ومناصري قضيتنا في العالم ثالثاً. فالتهرب من الاستحقاقات الوطنية الكبرى وإخضاع المصالح العليا للوطن للحسابات الفئوية الضيقة، والحسابات الشخصية مما ألحق دماراً بالقيم الوطنية والنضالية بفعل السياسات التي قامت بها السلطة. وحينما نتحدث عن السلطة نتحدث عن فتح التي قادت حركة التحرر الوطني حتى تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ والتي أسفرت عن فوز حماس بتلك الانتخابات وحصول الانقسام الوطني الذي ألقى بظلال كارثية على شعبنا فاقمت من معاناته وزادت من جشع الصهاينة وتسارع مخططاتهم ومشاريعهم التصفوية العنصرية الإرهابية. فالمجازر تفاقمت والاستيطان توغل وإجراءات العزل السياسي والاقتصادي والإنساني بلغت أوجها بحصار قطاع غزة، وإقامة الحواجز في الضفة الغربية، وتسريع إقامة جدار الفصل العنصري، وتغوّل التهويد في القدس، وتزايد المحارق، وجرائم الإبادة الجماعية ضد أهلنا في الضفة والقطاع. وأمام هول ما يجري استمرت سياسة الأرض المحروقة في تغذية الخلافات الوطنية تارة بالمزايدات السياسية وتقديم التنازلات الأمنية لعدونا، وتارة بتعزيز مناخات الخلاف واستغلال بشع من طرفي النزاع لتطلعات شعبنا المشروعة في إنهاء الانقسام ومواجهة التحديات والأخطار الكبرى، مما أفسح المجال واسعاً لاستغلال الخلافات الوطنية بطريقة غرائزية . أحياناً . دونما اكتراث لما سيلحق من ضرر على النظام السياسي الفلسطيني، والذي يحتاج إلى تغييرات جذرية لتطويره وتحويله لأداة صالحة لخدمة المشروع والبرنامج الوطني الفلسطيني تعزيزاً لروح المشاركة الوطنية الجمعية، فصائلياً ووطنياً لصياغة المستقبل الفلسطيني.

خامساً: الانقسام الوطني وآليات التعامل معه والنتائج الكارثية التي تمخضت عن هذا الفعل قسّمَ الأراضي الفلسطيني المحتلة عام ٦٧، وجسد كيانية بدأت تمارس سلطاتها وصلاحياتها من خلال تكريس مبدأ الإمساك بزمام المبادرة واستخدام وسائل وطرق بعيدة عن القانون ومصالح شعبنا مما سهل ممارسات وإجراءات الكيان الصهيوني الجائرة ضد قطاع غزة، متوجة بعدوان همجي وبربري لم يشهد تاريخ الشعوب الصغيرة مثيلاً له، واستأثر بالضفة من خلال تغول الاستيطان والجدار، ومحاولات تهويد القدس، وإقامة المعازل، والنقاط العسكرية، وسياسة الاعتقالات والاجتياحات، وإجبار السلطة في كثير من الأحيان على ممارسة نشاطات ميدانية لا تمت بصلة للقانون وحقوق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وتغذية روح الانقسام كانت السمة السائدة في لغة وخطاب طرفي الصراع اللذين استغلا كل مناسبة من أجل الإبقاء على الأوضاع كما هي وتبرير سياساتهما.

الحالة الوطنية بكليتها مرتبكة وحائرة وغير قادرة على تجسيد تطلعات شعبنا في الوحدة وتوفير مقومات وعناصر تعزيز صمودنا الوطني بغياب الإرادة المخلصة لطرفي الصراع في إنهاء الانقسام وتغييب متعمد لجوهر المسائل والقضايا التي يجب أن تناقش وطنياً لتجاوز ذيول هذه المرحلة الكارثية في حياة شعبنا، بدءاً بسبل اتخاذ القرار والسياسة، مروراً بمناهج النضال وطرقه. هذه الأمور لا يمكن توفيرها إلا من خلال مشاركة وطنية أوسع في الحوار الوطني لتشارك به قطاعات وطنية أوسع بما يساهم في تذويب جبال الجليد التي خلفتها كوارث وخطايا الانقسام والسياسات التي رافقته جعلت من القضايا الرئيسية والتي تتمحور في جوهرها حول الاحتلال وسبل مواجهة مخططاته ومشاريعه وإجراءاته وممارساته الكارثية على شعبنا وتراثنا وتاريخنا وحقوقنا، مما يساهم هذا الواقع . لو جرى استيعابه . في حلحلة العديد من الاستعصاءات والتي تجعل من المستحيل بل من المتعذر فتح نوافذ في جدار الصد الوطني والتي تزداد قساوة وممانعة. فلنبادر إلى طرح كافة القضايا والمعيقات على طاولة الحوار من أجل تذليلها وحلها، ونتوقف عن سياسة الاستخدام والمزاودة السياسية والإعلامية، ولتخلص النوايا لوقف حالة التدهور الوطني بفعل ذهاب الجزء الأكبر من الجهد الوطني للمسألة الداخلية في الوقت الذي يتعرض فيه الوطن وأبرز مقومات وجوده للتدمير والعبث من قبل الصهاينة، وينجو المارقون من شعبنا من المحاسبة، لأن في صراع الغرائز والحسابات الفصائلية وغياب الشفافية والمكاشفة للذين أثروا على حساب عذابات ومعاناة شعبنا. فالفساد والإفساد آفة يجب أن تتوقف ويوضع حد لها من خلال سياسة المحاسبة على أسس قانونية لا تستهدف فصيلاً بعينه إنما تستهدف الأمراض التي تنخر جسمنا الوطني والآفات التي تشكل . شئنا أم أبينا . أدوات للاحتلال تسعى لتقويض منجزات شعبنا وتسويق مناخات الاستسلام والقبول بالإملاءات والشروط (الصهيو. أمريكية) والتي تريد أن تجعلنا منصة لإطلاق سهام الإقليمية البغيضة كوسيلة ناجعة لتمرير مخططاتهم ومؤامراتهم ضد قضايانا الوطنية والقومية.

Digitized by Birzeit University Library

انفضاض في الجمهور وتزاحم على الصف الأول

المحامي أيمن أبو هاشم

أعراض الأزمة الوطنية الفلسطينية كثيرة ومتشعبة، يبدو حجم انتشارها في أوصال الحركة الوطنية الفلسطينية، واكتساحها أغلب البنى والمؤسسات القائمة، إنها تومئ بدرجة كبيرة من الوضوح إلى طبيعة تلك الأزمة البنيوية المركبة التي تعصف بمنجزات الكفاح الفلسطيني المعاصر بلا هوادة، وهي إذ تكثف الهبوط التاريخي المضطرد في ثوابت ومرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني، فإن ارتداداتها العنيفة تتسربل في وقائع وتفاصيل الحراك الوطني والسياسي، بمختلف مرجعياته الفصائلية والأهلية، ومع كل محطة مفصلية تمس القضية الفلسطينية وتضعها على عتبات مصيرية، تطل حقائق دامغة على شدة وقوة التحديات الداخلية والخارجية الرابضة هنا وهناك، لا سيما بعد أن سجل خيار التسوية أعلى نسبة إرباك في الوعي السياسي الفلسطيني، ليس بفعل متانة أطروحة هذا الخيار، وإنما بتفويت الفرص الضائعة لإثبات مناحي عقمه وفشله، وليس من قبيل الصدفة ذاك التصميم على اختزال تجليات الأزمة الوطنية ومقارباتها المؤلمة بقراءة تبسيطية لمدركاتها ، تنحو إلى وضعها في خانة التنافس الحاد بين مشروعين سياسيين متعارضين، يسعى كل منهما إلى دحر الآخر، وهو جانب من الحقيقة لا يمكن إخفاؤه ولكن يصعب الاكتفاء بهذا الفهم السياسوي الذي لا يفسر بصورة علمية أسباب تخلخل العلاقات الداخلية الفلسطينية، وعوامل عزوف الجمهور الفلسطيني عن المشاركة في الحياة السياسية، وهو ما يحيلنا إلى معنى ودلالات تفاقم الهوة بين جمهور بات يشكل أغلبية صامتة ومهمشة، وبين قوى سياسية انغلقت على ذاتها واكتفت بما لديها من أطر مقفلة .

في هذه المسألة على وجه التحديد تنداح عقد الاستعصاء الكامنة في المشروع الوطني ، ويغدو السؤال مشروعاً عن حواصل الطيف السياسي الفلسطيني بكل تلويناته، ومآل صراعاته وانقساماته على ملعب عفّ الجمهور الفلسطيني حتى أن يكون متفرجاً على مدرجاته، والحري بالسؤال، هل يمكن للخطاب السياسي مهما بلغ بريقه أن يحسم المفاضلة بين الخيارات السياسية، بمعزل ومنأى عن الرأي العام واهتماماته الحقيقية؟ ولهذا ربما ساهمت أدوات الاحتراب الداخلي بين فتح وحماس بأقصى سيولة غرائزية وعاطفية، في تضاول اكتراث الجمهور الفلسطيني بالخلفية السياسية للانقسام، ومدى مشروعية أسبابه ومبرراته، فبدا جلياً أن سلم الأولويات لدى الفلسطينيين هو وقف هذا الاستنزاف الفاقع للحالة الوطنية على ما ظهرت عليه.!! وبإمكاننا أن نستلهم من هذه المقاربة الحادة، مقاربات أخرى كشفت إلى حدود بعيدة مظاهر الجمود والتكلس في الأداء الحركي الفلسطيني، وما انجلى عنه من أنماط سلوك وأداء انزاحت عن تجسيد المواقف السياسية في معمعان الممارسة اليومية، بحيث لم يعد الفساد السياسي والمالي هو المفردة الخاصة بقوى التسوية في السلطة الفلسطينية، لنجد أشكال أخرى من الفساد الجهوي والمصلحي في مسلكيات قوى المقاومة أيضاً، وهو ما أنتج مزيداً من الالتباس في الوعي الجمعي الفلسطيني بين النظرية والممارسة، وما كان لذلك من أثر بالغ في انفضاض قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني عن قواه السياسية، ولا يخفف من هذه الحقائق المريرة محاولات المواربة عنها بدلاً من مواجهتها، وذلك باستشراء منطق ذرائعي يستسيغ تجاهل العامل الذاتي وضرورات استنهاضه، ويجد في العامل الموضوعي رغم فداحته مشجباً لتعليق القصور والعجز الذاتي عليه بدلاً من مواجهة الحقيقة، طالما أن آليات أساسية وجوهرية كالنقد، والديمقراطية، والمحاسبة، والعمل الجماعي تتلاشى مفاعيلها في الحياة الداخلية الفلسطينية .

وازاء هذه الوضعية المختلة والاستثنائية عن طبائع حركات التحرر الوطني وقوانينها الذاتية، لا نجد إجابات شافية لدى النخب السياسية المسيطرة في الساحة الفلسطينية، للأسئلة الملحة حول أسباب تشوه العلاقة العضوية . المفترضة. بين الثورة وجمهورها،

وإذا كانت الإجابة سهلة المنال لدى فريق التسوية الفلسطيني الذي ضرب بعرض الحائط الصوت الشعبي الفلسطيني الوازن، بعد أن رأى فيه عبئاً ينبغي التخفف منه للمضي في مسيرته « المظفرة » .

في مقابل ذلك نستغرب بإيلام كبير ضعف الجهود الملموسة من قوى المقاومة التي انعقدت عليها الآمال والتطلعات لتشكل بديلاً حقيقيا يملأ الفراغ الذي كثيراً ما تملؤه هرطقات وأوهام دعاة التسوية ومنظريها، لأنه يصعب تصور - كما أفادت التجارب العديدة - أن تكون قوى المقاومة هي النقيض السياسي لقوى التسوية دون أن تعمق هذا التناقض أفقياً وعمودياً ، حتى تكون مساحة حراكها وتأثيرها لا لبس فيها، ولزوماً عليه تغدو هذه القوى الأولى بالإجابة عن أسباب ضعف الالتفاف الجماهيري حول خيارها الوطني، الذي يفترض كذلك أنه الأقرب بدوره إلى عقل ووجدان الشعب الفلسطيني، وتزداد دوافع القلق من إقصاء هذه المهمة الوطنية بامتياز عن أجندة قوى المقاومة، أو استمراء تأجيل البحث فيها، وإلا فكيف تستوي المقاومة فكراً وممارسة خارج عمقها الشعبي أو بعيداً عنه؟ وكيف تكون بديلاً واقعياً عن قوى التسوية وخيارها لا يغير كثيراً من هذه الحقائق تجنب الخوض فيها، وهل يفوت العين الرائية أن تلحظ اتجاه أغلب الجمهور الفلسطيني أثناء العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة للبحث عن أشكال جديدة من الدعم والتأييد خارج الفاعليات الفصائلية المنظمة؟ باستثناء ما تعرضت له جماهير الضفة من قمع شديد على يد الأجهزة الأمنية للسلطة آنذاك، ولذا ما عاد غريباً أن يطغى على المناشط الفصائلية العرف والتقليد، أكثر من التجديد والتحريك حتى في أحسن طلاتها « احتفالات ذكرى التأسيس » التي باتت تقتصر على جمهور يتكرر في كافة المناسبات والتظاهرات .

الملفت للملاحظة والانتباه أن الأطر الأهلية على اختلاف أشكال حراكها السياسي والاجتماعي، والتي نشأت لتفارق في أدائها ما هو سائد، ولو من موقع الرديف للحركة الوطنية الفلسطينية، لم تمكث وقتاً حتى التصقت بها عوارض التفرد والشخصنة والعفوية، فقدمت نموذجاً أوهن من أن يغري الأوساط المثقفة والشعبية على مد جسور التواصل معها، ولذلك جرى احتوائها وتطويعها بسرعة قياسية، وهي لم تزل في مهد تكوينها، وغدا تزاحمها على اعتلاء مقاعد الصف الأول في المناسبات الوطنية والمناشط الأهلية أسوة بقيادات وممثلي الفصائل التاريخية، دالة على فحوى الممارسة الشكلانية وتجلياتها الجديدة، وهو ما يضيف إلى المشهد المكدر أصلاً بعكر الاستنزاف المجاني لطاقات وإمكانيات الشعب الفلسطيني، تقرحات وأورام مستعصية تفيض بما هو أعتى وأمرّ، المشهد الذي تضيع فيه التخوم بين الخيارات السياسية، كما بين ألوان طيفها، ومواقف أصحابها، وهو ما يضاعف الحاجة لقراءة نقدية رصينة تروم تشخيص عوارض الأزمة ومظاهرها، إلى حيث إعادة الاعتبار لدور الشعب ومكانته في تجديد مشروعه الوطني، عبر تجديد أدواته وحوامله السياسية والمجتمعية .

قراءة مهمومة ومهجوسة بمشكلات الواقع الفلسطيني ومتطلبات تطويره، على اختلاف المواقع والقوى والشخصيات الوطنية، وتوسس لاستعادة العلاقة الحيوية بين مكونات المشروع الوطني وعناصره .

لعل تلك الخطوة هي الأكبر والأكثر إلحاحاً، لوضع المشروع الوطني على سكته الصحيحة ، وهي الإمكانية الفعلية لإنهاء أزمة الثقة التي تخلخل ركائز العلاقة الوطنية الفلسطينية وتقطع من نسيجها ولحمتها، وهي بالتأكيد المدخل السليم لاستقطاب الجمهور الفلسطيني وتحقيق مشاركته الوطنية بملء حريته وإرادته، هذا الجمهور الذي يبقى الأقدر على فرز الخيارات السياسية، والمفاضلة بينها والانتصار لخيارها السديد، خيار المقاومة والتحرر والعودة .

ملوح ينفي تبني اللجنة التنفيذية لقرار تشكيل قائمة موحدة باسم م.ت.ف

صرح عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنه بعد انفضاض اجتماع اللجنة التنفيذية نؤكد على ما يلي:

١)أن اللجنة التنفيذية ناقشت التحركات السياسية الأخيرة وتراجع الموقف الأمريكي كما جاء على لسان أكثر من مسئول أمريكي، واستجابة بعض العرب للضغوط الأمريكية وآخرها القبول بورقة ضمانات جديدة، حيث رفضت اللجنة التنفيذية هذا المدخل لأنه سيكون تكراراً لضمانات وأوراق أمريكية سابقة لم تلتزم بها الإدارة الأمريكية نفسها وإسرائيل معها. وجددت اللجنة التنفيذية تمسكها بالشرعية الدولية وقراراتها وبالحقوق الفلسطينية وبمقدمتها تقرير المصير والاستقلال والعودة.

٢)وناقشت اللجنة التنفيذية الانتخابات الفلسطينية والمرسوم الرئاسي وأكدت أن المرسوم الرئاسي للانتخابات استحقاق دستوري، ولكنه يتطلب توافقاً وطنياً لإجرائها في الضفة وغزة والقدس وفي ظل وفاق وطني شامل، وأنها ستتابع العمل من أجل هذا كله. وقد طرح سيادة الرئيس وبعض الحضور تشكيل قائمة موحدة باسم م.ت.ف ولم يتم الاتفاق على هذا وتركت بالحوار بين القوى لاحقاً.

٣) فيما يتعلق بالحديث المتداول عن نية الرئيس عدم ترشيح نفسه وأنه سيعلن ذلك قريباً، فإننا نرى أن الوقت غير مناسب وغير مفيد بهذا الوقت مع أنه حق شخصي للرئيس أبو مازن.

عبد الرحيم ملوح

رام الله ٥-١١-٢٠٠٩

Digitized by Birzeit University Library

فلسطينيو الداخل
خطة إسرائيلية سرية: ترحيل إلى الضفة ولبنان وسورية

وليد عبد الرحيم

لماذا يصر الفلسطينيون على نهج التفاوض مهما كان الثمن، و مهما كانت تركيبة الحكومة الصهيونية، لقد تحول هذا السؤال إلى أحجية لا يمكن فهم معناها؟!.

الغريب في الأمر أن مواقف الإدارة الأميركية الغامضة والتوهيمية، باتت منذ قدوم أوباما و كأنها أكثر وضوحا ورفضا لخطط حكومة نتنياهو من الأنظمة العربية نفسها، بل ومن الفلسطينيين أنفسهم، بعد مسيرة سبعين عاما من الاستنكار والشجب لمواقف الإدارة الأميركية ومشاريعها، حتى أننا اقتربنا من صيغة كوميدية سوداء تطالب العرب بالحذو حذو مواقف الإدارة الأميركية، ومطالبة القادة العرب بالتشبه – نسبياً- باوباما، فعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي وأدارته لم يضغطا بالشكل المطلوب على حكومة نتنياهو أو يتخذا مواقف جدية، إلا أنه بدا نسبياً مواجها رافضا لبرنامج الحكومة النازية الصهيونية بمستوى أعلى من رفض الأنظمة العربية نفسها ومن ضمنها النظام الفلسطيني،- على الرغم من تراجع اوباما مؤخراً عن ضغطه لاعتبارات داخلية - وإذا صحت التسريبات الإعلامية القائلة بأن أحد الرؤساء العرب قد حذر الرئيس الفلسطيني من مغبة عدم استغلال فرص السلام واليد الممدودة من قبل نتنياهو، فعلينا السلام، خصوصاً و إن صح أيضا ما قيل عن التلميح للرئيس عباس بأن مصيره قد، أو من الممكن أن يكون مشابها لمصير عرفات!!

يوم ٢٠٠٩/٦/١ التقى مستشار الأمن القومي الإسرائيلي «عوزي أراد» بالوزير المصري عمر سليمان، ثم مع عدة مسؤولين وقادة عرب آخرين واشتكى من تعنت الرئيس الفلسطيني؛ كشجبه للاستيطان وإصراره على ذكر القدس كعاصمة، واللاجئين كقضية يجب حلها دولياً، كما ورفض الفلسطينيين –علناً- لاستيعاب

حتمية يهودية إسرائيل، مع العلم أن الرئيس المصري صرح علنا برفض يهودية إسرائيل، في حين لم يتخذ الفلسطينيون جميعا بدءاً من السلطة ومنظمة التحرير وانتهاء بحماس وغيرها أية خطوة أو إجراء أو حتى حملة بيانات كالمعتاد ضد ما يجري في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وأهلها الذين بات الجميع يتعامل معهم بلا استثناء على أنهم إسرائيليون لا فلسطينيون وهنا تكمن الكارثة الكبرى، كما يكمن قصور وتراجع الفكر والأداء الفلسطيني ليس بالنسبة للسلطتين المتنفذتين في رام الله وغزة.

قد تبدو الصراحة هنا جارحة، لأن الحقيقة أكثر مرارة مما نتخيل، ولأن واقعاً جديداً يرسم من قبل الصهيونية لابتكار نكبة جديدة من خلال يهودية دولة إسرائيل، التي تعني بأن مواطنيها هم من اليهود، وبالتالي فإن الفلسطينيين المسيحيين و المسلمين « دروزا وسنة»، ليسوا من أبناء الدولة فالدولة لليهود وحسب، وبالتالي سيكون من المنطقي ترحيلهم إلى دولهم في الضفة الغربية أو الشرقية والجولان، أو السويداء أو جبل لبنان- بالنسبة للدروز- وهذا كلام يجري تداوله في أروقة التركيبة الحكومية النازية في إسرائيل، وقد تم أول إجراء فعلي و« قانوني» في هذا الخصوص ومر بسلام- كخطوة أولى مبدئياً- عبر خطة قانون بيع أملاك اللاجئين« الغائبين» في مناطق احتلال عام ١٩٤٨ ودعوة بل تخطيط ليبرمان لمنحهم اقامات في اسرائيل بعد سحب الجنسية منهم، وما ساعد على تمريره صمتنا الفلسطيني والعربي المطبق في هذه المسألة، هذا الصمت الذي يفهم دوليا على تسليمنا وموافقتنا وإقرارنا بأنه شأن إسرائيلي داخلي وهو ما نتج بالأصل عن كارثة اعترافنا الرسمي وغير الرسمي

بإسرائيل وبالتالي قبولنا تجزئة فلسطين التاريخية قبل حتى حصولنا على الفرعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة الاستيطان وإشارتها، بل وحتى الرفض الأميركي لها قد يكون تغطية وتمهيدا على ما سيجري في حدود النكبة، لهذا نجدها مرتبة فقط من طرح فكرة الدولة الديمقراطية، الذي تخلت عنه السياسة الرسمية الفلسطينية بلونيها في الضفة وغزة، ونسيته منظمة التحرير.

يفكر الإسرائيليون في هذا الشأن كما يلي: أليست المطالبة بترحيل المستوطنين جزءاً من الاعتراف بيهودية إسرائيل، وقد تكون تمهيدا لترحيل فلسطيني ١٩٤٨ بمن فيهم الدروز واحلال المستوطنين مكانهم، ففي حال رحيل المستوطنين من الضفة سيذهبون إلى « إسرائيل»، وإسرائيل لا تقع خلف البحار وانما في أرض فلسطين التاريخية مما سيشكل ضغطا أكبر على فلسطينيي الداخل، ويوقظ بعبع الديموغرافيا ويخلق مبررا لترحيلهم بحجة يهودية الدولة و كثافة السكان والضغط الجغرافي وغير ذلك وهذا ما تخطط له حكومة نتنياهو، ومن هذه الزاوية جاء إعلان نتنياهو عن استعداده للقبول بدولة فلسطينية إذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، مع رفض عودة اللاجئين وحل مشكلتهم خارج « إسرائيل»، والإصرار على أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل اليهودية، لا بل أضاف في كلمة له في جامعة بار ايلان- تل أبيب- بأن « شرط إنهاء الصراع هو الاعتراف الفلسطيني بشكل ملزم وعلني وصادق بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وهذا يعني، إن تم، بأن الفلسطينيين يتنازلون عن معظم فلسطين وعلى تهجير ما تبقى منهم في مدن الداخل والقدس بشقيها كعاصمة لإسرائيل، فأين ستكون فلسطين إذا؟

حكومتا سلطة الحكم الذاتي في رام الله وغزة لن تستطيعا تمرير أو استيعاب ذلك بحكم الجغرافيا وبهذا سيكون من الضرورة إيجاد أماكن أخرى، وبما أن إسرائيل وعملاءها من عرب وغيرهم قد كرسوا مبدأ الطائفية والمذهبية في المنطقة من خلال تحطيم الدولة القومية العربية في العراق، وبالتالي أضحى الانتماء للطائفة هوية بديلة ممكنة، إذاً بإمكان السنة أن يتوجهوا إلى الأردن والضفة، في حين يرحل الدروز إلى مناطق « ذويهم» مثل جبل لبنان والسويداء في سورية، والمسيحيون إلى دول عربية وبعضهم إلى بيت لحم ورام الله، حتى أن ليبرمان لمح إلى ذلك مباشرة قبل سنوات في حديثه عن حق عودة كل إلى ذويه مثلما عاد اليهود المشتتون إلى ارض إسرائيل الموعودة.

أمام كل هذا ما الذي من الممكن أن يفعله الفلسطينيون والعرب؟ السؤال كبير حقاً لكن الإجابة تكمن في تجربة المفاوضات نفسها،وخطابنا السياسي والقانوني واستيعاب الأخطاء السابقة بصراحة ومنها بل على رأسها وجوهرها أننا بدأنا نتعامل مع إسرائيل حتى في أشد اللحظات الصراعية باعتبارها كيانا سياسيا لا إيديولوجيا، بينما هي في كل يوم تصبح أكثر أدلجة وترسم كافة خطاها السياسية على مبدأ « أرض إسرائيل- يهودية الدولة- القدس العاصمة....» وحتى نحن صدقنا بأن مشكلة الاستيطان هي المشكلة الكبرى، مع أن إسرائيل فككت مستوطنات سيناء مقابل ابتلاع مصر سياسياً، ومستوطنات غزة مقابل شق الفلسطينيين وخلق سلطتين تمارسان بلا دراية خطة شارون الذي قالها صراحة، و بالطريقة التي أراد ولا زال نتنياهو يحرض سلطتي الحكم الذاتي في رام الله وغزة على بعضهما وهما تمارسان ما يريد بعنجهية قيادتيها حتى أنه اعتبر المشكلة هي" فرض القانون " مطالبا سلطة رام الله بالتغلب على سلطة غزة- وهو يدرك استحالة ذلك بل يتمنى بقاءهما بنفس القوة- لإبقاء الحجة لدى إسرائيل بأنها لن تفاوض إرهابيين يسعون إلى تدميرها، من هنا على الفلسطينيين التوحد والتوافق حول برنامج توفيقي مهما كان الثمن، وان بقيت القيادة على عنجهيتها فعلى القواعد التحرك، والشعب سيساندها حتماً كما أن الواقع بات مهيئاً لذلك، فقد اتضحت الأمور والخفايا.

الأمر الآخر الذي يجب على الفلسطينيين فعله هو فتح كافة الملفات بنفس القوة والوتيرة والأهمية لا الجري تارة خلف موضوع القدس وأخرى خلف المستوطنات ثم الأسرى فاللاجئين فالدولة، والحدود، والمعابر كمن يدور في دائرة هوائية، لأن إسرائيل تستخدم منذ إنشائها أسلوب تجزئة القضايا الفلسطينية ونحن شربنا ذلك السم. وبالتالي يتوجب علينا العودة إلى طرح الدولة الديمقراطية كحل نهائي لا مناسباتي كما تفعل بعض رموز السلطة، الأمر الذي يترتب عليه رفض شرعية وجود إسرائيل وسحب الاعتراف الرسمي والضمني بها، وهو أمر ليس مستحيلا كما تصوره قياداتنا، ذلك أن كما هائلا من القوانين الدولية يساندنا لا بل إن شرط الأمم المتحدة للاعتراف بإسرائيل مناط بوجود دولة فلسطينية وعودة اللاجئين وإزالة آثار نكبة عام ١٩٤٨، المشكلة هنا أن الضعف أوهمنا وزودنا بالإحباط واللا جدوى تجاه هذه الأمور ونسينا بان أساس عدم تقدم القضية الفلسطينية هو تناسينا لأوراق الضغط بكافة أشكالها،من أسس قوة الضغط لدينا هو المقاومة، لكنها و بصراحة ليست المقاومة الهزيلة التي نمارسها اليوم بل المقاومة التي ترتكز إلى رؤية إستراتيجية، وتبتكر أساليب متفوقة وحضارية وبتقنيات عالية موجودة كوادرها في صفوف فصائل المقاومة كافة، لا مقاومة المناسبات الاستعراضية التي تهدف إلى تعزيز هذا الفصيل في المواجهة الداخلية ضد ذاك .

ثمة أمر على الفلسطينيين، وقيادتهم تحديدا، استيعابه وهو أن كل الرؤى الفصائلية الضيقة فشلت بالتجربة العملية وبالتالي فالتوافق أو الوحدة والإصغاء إلى العقول النيرة في الصراع الداخلي هو مخرج أول،وأن فتح وحماس تدمران نفسيهما ببطء بينما تعتقد قياداتهما أن الظهور على الفضائيات هو النصر الأكبر، يجب القول بلا وجل أنهما يساهمان في تكريس الايدولوجيا الصهيونية ويهودية إسرائيل والنكبة القادمة التي ترتب في ليل لأهلنا في الداخل، وعلينا أن نقول لهما بصوت عال: على الأقل استمعوا للشعب الفلسطيني ونخبته وشرفائه كما تستمعون للدول العربية والغربية وبنفس المستوى لا نريد أكثر، لأنكم ستجدون أنفسكم قريبا خارج اللعبة وربما الوطن، وهذه الأمر أيضاً مصلحة فصائلية ضيقة لكما كما ترغبان وستبقى القيادة تظهر يوميا على الفضائيات، ما سيختلف عن الآن هو أن المشاهدين العرب ومنهم الفلسطينيون سوف ينظرون لكم ويصغون باحترام، وليس كما هو حالهم معكم اليوم.

Digitized by Birzeit University Library

دور تركي يستحق الترحيب

عليان عليان

طالعت على مدار أسبوعين الكثير من التحليلات بشأن المواقف التركية المتسارعة حيال الوقوف مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ، والانتصار للأهل في غزة في مواجهة الحصار والعدوان الصهيوني ، وحيال الانفتاح على سوريا وإيران ، وتوقفت أمام تحليلين ، أحدهما يضع الموقف التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية في سياق براغماتي نفعي ينطوي على أطماع في العالم العربي، والآخر يضعه في سياق وظيفي لخدمة الإدارة الأمريكية بغية احتواء ما يسمى بالتطرف ، وترتيب الإقليم لخدمة السياسة الأمريكية، حيث يدلل هذا الفريق بالزيارة الأولى للرئيس الأمريكي باراك أوباما لتركيا ومطالبته أنقرة بأن تلعب دور الوسيط بين الغرب والعالم الإسلامي، أو عبر استخدام القوة الناعمة لتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة ، بدلاً من استخدام القوة العسكرية وفقاً لطروحات المفكر الأمريكي جوزيف ناي .

دعونا نناقش تفسير الموقف التركي في مسألة «البراغماتية» فالبراغماتية في السياق التكتيكي المنسجم مع والأيدولوجيا والإستراتيجية ليست «سُبّة»، إذ أن أية دولة في العالم معنية بتحسس مصالحها وتعظيم هذه المصالح خدمة لمصالح شعبها، طالما أن ذلك يتم في إطار تبادل المصالح مع دول أخرى بعيداً عن سياسات الهيمنة والمصوصية الدولية، و ليس بالضرورة أن يكون «البراغماتي في حالة تضاد مع الأيديولوجي» على النحو الذي طرحه الفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس في نهاية القرن التاسع عشر .

فتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بعد مراجعة لتجربتها بشأن الانضمام للاتحاد الأوروبي ، والصد الذي لاقته على مدار عقود، كونها إسلامية - رغم علمانية الدولة منذ كمال أتاتورك - ورغم أنها عملت على تلبية معظم شروط الانضمام للإتحاد ، آثرت التوجه نحو فضائها الحقيقي ممثلاً في العالم العربي والشرق عموماً لتعويضها عن مزايا الانضمام للاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي .

وحزب العدالة والتنمية بتوجهه هذا منسجم مع نفسه بحكم أيديولوجيته الإسلامية المضمرة، ويرى في انفتاحه السياسي على العرب، ودعمه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ترجمة لالتزامه الأيديولوجي، واتساق مع تراث سابق للدولة العثمانية يوم كان العرب من رعايا الخلافة والدولة العثمانية التي رغم كافة مساوئها على صعيد الفساد والتجهيل ، حمت العالم العربي من الأطماع الاستعمارية الاسبانية، والبرتغالية، والفرنسية، والانجليزية على مدار ستة قرون قبل أن يصل حزب الاتحاد والترقي الماسوني إلى الحكم .

كما أن انفتاحه الاقتصادي على العالم العربي من بوابة سوريا يجب ألا ينظر إليه في السياق البراغماتي الضيق المعزول عن والأيدولوجيا، إذ أن الانفتاح الاقتصادي مصلحة متبادلة لكل من

العالم العربي وتركيا ، لا تشوبه شبهة النهب ولا الاستغلال ، على النحو الذي حكم ويحكم علاقة الغرب الرأسمالي بالدول العربية ، في ظل التقسيم الدولي الجائر للعمل .

لقد خطت تركيا أردوغان خطوات واثقة باتجاه فك ارتباطها تدريجياً بالكيان الصهيوني والتحلل من إرث العلاقة معه ، منذ العدوان الصهيوني على قطاع غزة شتاء العام الماضي ، وفي هذا السياق يمكن رصد ما يلي :

أولاً: التحرك التركي المتضامن مع قطاع غزة والمندد بالعدوان الصهيوني عليه، والمطالب برفع الحصار عنه فورا وإعادة بنائه.

ثانياً : الموقف المبدئي للرئيس أردوغان أثناء مواجهته رئيس الكيان الصهيوني بيريز في منتدى دافوس، حين وصف هذا الكيان بالوحشية وارتكابه جرائم حرب ، وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، وخروجه مزمجراً من القاعة رداً على المنطق الإجرامي لرئيس الكيان الغاصب .

ثالثاً : إلغاء وزير خارجية تركيا احمد اوغلو زيارته للكيان الصهيوني ، لأن حكومة العدو رفضت السماح له بالذهاب إلى غزة من معبر بيت حانون، وكأنه حسب تعبير بعض المراقبين ينصب كميناً (لإسرائيل) ليبرر عدم زيارته لها .

رابعاً: إقدام تركيا على خطوة غير مسبوقة في علاقتها مع الكيان الصهيوني، تمثلت في إلغائها مشاركة (إسرائيل) في مناورات نسر الأناضول، بسبب عدوانها على قطاع غزة والاستمرار في حصاره.

لقد أبدى أردوغان قدراً عالياً من الشجاعة والتحدي للإرادة الأمريكية، والكيان الصهيوني ، عندما أعلن أن بلاده منعت (إسرائيل) من المشاركة في المناورات العسكرية لحلف الأطلسي بسبب قلق الرأي العام التركي بشان الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة ، وعندما أكد أن سياسة بلاده الخارجية تتسق مع مطالب شعبه، مؤكداً أن تركيا بلد قوي ، ولا تتخذ قراراتها بناء على تعليمات من طرف آخر .

خامساً : انفتاح تركيا على العالم العربي من بوابة سوريا واستبدالها عملياً الشراكة الإقليمية مع العرب وآسيا الوسطى بديلاً عن الشراكة مع (اسرائيل) ، وعدم وضع كل البيض في سلة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وليس أدل على ذلك إقامتها مجلساً للتعاون الاستراتيجي مع سوريا ، الذي جرى تثميره بإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين والتحضير لعشرات الاتفاقات في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن والصناعات العسكرية .

أما بالنسبة للتحليل الذي فسر انتصار تركيا للأهل في غزة والتقارب مع العرب من بوابة سوريا بأنه بإيعاز من الإدارة الأمريكية لترتيب الإقليم لمصلحتها ، فهو تحليل متهافت ويفتقر لأي دليل نظري أو حسي ، في حين أن الوقائع الحسية على الأرض تنسفه من جذوره ، وليس أدل على ذلك استبعاد اسرائيل من مناورات نسر الأناضول ، وإعلان تركيا عن مناورات مشتركة مع سوريا في المستقبل القريب ، هذا من جهة ومن جهة أخرى توثيق تركيا لعلاقتها مع إيران بالضد من توجهات أمريكا وإجراءاتها العقابية ضد طهران ، حيث انه وبلغة لأرقام قفز حجم المبادلات التجارية بين طهران وأنقرة من (٦) مليار دولار إلى (٢٠) مليار دولار، ناهيك أن تركيا تدعم امتلاك إيران للسلاح النووي ، وهو موقف لم تجرؤ حتى إيران الإعلان عنه ، ومن جهة ثالثة أن تركيا تعمل على ترتيب إقليم القوقاز المحاذي لها على نحو لا يتفق مع الإستراتيجية الصهيو- أمريكية في هذا الإقليم ، خاصة بعد توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا في العاشر من الشهر الجاري ، والسعي الجدي لإغلاق ملف قطاع ناغورني كاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان .

وأخيراً نقول للمتخوفين من أطماع تركيا في العالم العربي، إن تركيا ليست مسؤولة عن الفراغ الحاصل فيه ، وان الدور الذي تلعبه تركيا لصالح قضية العرب المركزية يجب تثمينه ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أردوغان يحول تركيا من حليف استراتيجي للكيان الصهيوني، إلى حليف إستراتيجي للأمة العربية .

Digitized by Birzeit University Library

الهندوراس: عودة زيلايا إلى أرض الوطن

نورالدين عواد - كوبا

منذ حوالي أربعة أشهر، تتصدر الهندوراس وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة في القارة الأمريكية اللاتينية، على اثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الدستوري مانويل زيلايا روساليس، الذي وصل إلى السلطة الرئاسية في تلك الجمهورية من أمريكا الوسطى مرشحا عن الحزب الليبرالي الهندوراسي، في انتخابات عام ٢٠٠٥.

خلال عهده الرئاسي دفع زيلايا بتحسين الأوضاع الاجتماعية في بلد يعيش حالة استقطاب شديدة تقف الأكثرية الفقيرة والأقلية الثرية فيها على طرفي نقيض، واقترح إجراء استفتاء شعبي بهدف تشكيل جمعية تاسيسية (برلمان جديد) يكون قادرا على تعديل الدستور البالي. فكان رد الاوليغارشية المحلية التي تسيطر على قطاع الشركات والجيش والأمن والشرطة، انقلابا عسكريا وقع يوم ٢٨ يونيو من العام الجاري، اختطفت من خلاله الرئيس من سرير نومه ونفته إلى كوستاريكا فجراً، ونصبّت بدلاً منه روبيرتو ميشيليتي الذي حظي قاريا بلقب الغوريلا الكبيرة، كناية عن بطشه بالحركة الشعبية وتعنته غير العقلاني، كما لو كان نسخة عن بوش الصغير.

كانت الهندوراس قد انضمت إلى «البديل البوليفري لشعوب أمريكا اللاتينية» (آلبا) الذي يضم كوبا، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وبوليفيا، والأكوادور وعدداً من جزر الكاريبي، رداً على «منطقة التجارة الحرة للأمريكتين» (آلكا) التي تتزعمها الامبريالية الأمريكية. وبالطبع لم يرق هذا الأمر للاوليغارشية المحلية وسيدتها أمريكا. وفي ظل ترهل قوة المشروع الأمريكي في المنطقة، وتحديا للأطر التكاملية والوحدوية الإقليمية المناوئة لها، ومحاولة لتوريط آلبا في صراع عسكري يتيح لامريكا الزج بقواتها، جاء الهجوم الامبريالي من خلال الانقلاب العسكري في الهندوراس. (بالاضافة الى القواعد الامريكية السبعة في كولومبيا). التي تشكل اضعف حلقات معارضة مشروع الهيمنة والسيطرة الامريكي في النصف الغربي من العالم.

في الهندوراس لا توجد ثورة اشتراكية، ولا ماركسية، ولا إسلامية، ولا نووية، بل نظام ليبرالي رأسمالي متخلف، وقاعدة عسكرية أمريكية. حاول رئيسها الشرعي المنتخب قانونياً وشعبياً، مانويل زيلايا (رجل شركاتي ثري لكنه قومي)، ترسيخ الانتقال من إرث الدكتاتوريات العسكرية إلى دولة القانون والإرادة الشعبية. لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الإدارة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية والقاعدة العسكرية في الهندوراس ضالعون في الانقلاب بالتنسيق مع الاوليغارشية التقليدية في الهندوراس.

الجماهير الشعبية العريضة في الهندوراس تحتل شوارع البلاد دون سلاح منذ ٢٨ يونيو الماضي وتواجه قوات الفاشيست المدججة بالسلاح الحربي، وتعمم شعار «إنهم خائفون لأننا لا نخاف». وهناك إصرار حتى الآن على الحفاظ على الكفاح السلمي الشعبي ضد الانقلابيين بهدف إعادة الرئيس الدستوري إلى السلطة. (كفاح سلمي ضد الاحتلال العسكري الداخلي المتزاوج مع الاحتلال العسكري الأجنبي من خلال قاعدة باليرولا الأمريكية). حتى هذه اللحظة سقط أكثر من ١٠٠ مواطن برصاص فاشست الانقلابيين و٦٠٠ جريح في المشافي وتم اعتقال ٣٠٠٠

آخرين. بالمقابل لم يسقط في صفوف القوى الرسمية أي قتيل، أو جريح على الرغم من انه تم إلقاء القبض على ٨٩ عسكريا بلباس مدني مندسين في أوساط المقاومة، وهم يقومون بأعمال عنف في محاولة للإيحاء بأن المقاومة السلمية أصبحت مسلحة، من أجل تبرير القمع الدموي والاغتيالات لقادة المقاومة وعناصرها.

في ٢٢ سبتمبر أيلول الماضي استطاع الرئيس المخلوع مانويل زيلايا اختراق الإجراءات الأمنية الحكومية والوصول إلى العاصمة تيغوسيغالبا قادما من الخارج والتجأ إلى السفارة البرازيلية، حيث يحظى بالحصانة الدبلوماسية فيها ويقود المقاومة السلمية من هناك. لا يمكن تصور هذه الخطوة دون علم وتنسيق مسبق مع البرازيل التي تسعى للاضطلاع بدور إقليمي يتناسب مع قوتها في القارة. وقد حذرت الحكومة البرازيلية الانقلابيين من مغبة أي تصرف يمس بالسفارة أو بالرئيس زيلايا.

إن هذه العودة قد جاءت تأكيدا من زيلايا على الوفاء بوعده لأنصاره بأنه سيعود مهما كان الثمن، وبضرورة التواجد فعليا وجسديا داخل الوطن لكي يعزز مصداقيته كرئيس شرعي مخلوع وزعيم للحركة الشعبية المناوئة للانقلاب، وتنسيق أعمال المقاومة عن كثب وميدانيا.

لقد فشلت حتى الآن كافة الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية) في ثني الانقلابيين عن موقفهم والعودة إلى الحياة الدستورية في البلاد. كما أن هذا المستوى من الرد الشعبي السلمي ليس كافيا لتحقيق هذه الغاية. وعلى الرغم من أن زيلايا قد شرع بالتفاوض مع الانقلابيين من اجل عودته إلى الرئاسة التي لم يتبق له فيها إلا قليلا، وقدم تنازلات للعسكريين وللاوليغارشية، وللإدارة الأمريكية (أوباما وهيلاري) بالتحديد إلا أن الانقلابيين لا زالوا على موقفهم بعدم السماح له بالعودة إطلاقاً ويراهنون على عامل الوقت، ويعدون العدة لانتخابات رئاسية مستحقة في نوفمبر القادم، على أمل شرعنة النظام الانقلابي والتخلص من زيلايا وبرنامجه الإصلاحي.

في القمة السابعة للبديل البوليفري لشعوب أمريكا «آلبا» التي عقدت في كوشابامبا/ بوليفيا (١٦ . ١٧ أكتوبر الجاري) أشار الرئيس الفنزويلي أوغو شافيس إلى أن الانقلاب العسكري في الهندوراس لم يكن فقط ضد الهندوراس بل ضد العملية الوحدوية الجارية على قدم وساق في المنطقة ولذلك لا بد من إلحاق الهزيمة بالانقلاب وحذر شافيس الحكومة الانقلابية من أنها إن لم تسلم السلطة إلا في أعقاب إجراء انتخابات ٢٩ نوفمبر القادم، «فإننا لن نعترف بتلك الانتخابات تحت أي ظرف من الظروف وسنضطر إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الانقلاب، وهذا تعهد كبير ملقى على عاتقنا.

وقد أصدرت القمة بياناً خاصاً حول الوضع في الهندوراس تطالب فيه بإعادة الرئيس زيلايا إلى السلطة، علماً بأن الحوار الذي تشرف عليه وترعاه منظمة الدول الأمريكية قد انكسر نهائياً بسبب تعنت نظام ميشيليتي الانقلابي.

بناء على هذه المعطيات، يمكن القول بان الانقلابيين لا زالوا يحظون بدعم الإدارة الأمريكية الفعلي بغض النظر عن التصريحات المتناقضة التي تصدر عن أركانها. كما انه من المستبعد أن يسلم الانقلابيون السلطة سلمياً، وإلا لما كانوا قد سطوا عليها بالسلاح. وهناك مراهنة على الانتخابات القادمة قريبا للتهرب بشكل ما من المسؤولية عن انتهاك الديموقراطية البرجوازية القائمة دستوريا، سواء من خلال إضفاء الشرعية على الانقلابيين، أو إحالة الرئاسة إلى طرف ثالث وتكون النتيجة واحدة: عدم عودة زيلايا إلى السلطة وقطع الطريق على استمرارية المخاض الاجتماعي الجماهيري في البلاد، من اجل الحفاظ على الوضع القائم كما كان سابقا على حد تعبير ميشيليتي.

أياً كان البديل، أو الحل الذي سترسي عليه موازين القوى في هذا الصراع (بين الأطراف الرسمية) فإنه من المستبعد أن تفنى الحركة الشعبية والجماهيرية التي أخذت تكتسب وعياً اجتماعيا وسياسيا يتجاوز المطالبة بعودة زيلايا إلى السلطة، وصولا إلى التحرر من الاحتلال الداخلي والالتحاق بركب نظيراتها في بلدان «آلبا». وهذا الأمر يعتمد إلى حد كبير على قدرة القيادات الشعبية القاعدية على التقاط اللحظة التاريخية الراهنة وتجذير الحركة والتأسيس لعملية التحرر السياسي والاجتماعي المستحقة. فأمريكا اللاتينية تعيش حالة مخاض وولادة سعيدة، وتكافح من أجل الخروج نهائيا على الهيمنة الامبريالية الصهيونية والأوليغارشية وإنجاز استقلالها الثاني والنهائي.

في الهندوراس كما هو الحال في فلسطين، لا بد من التخلص من الاحتلال الداخلي بغض النظر عن الطريقة، كمقدمة لا بد منها، من أجل تحرير الوطن وانعتاق الإنسان. والحياة تثبت يومياً وللمرة الألف مقولة الراحل جمال عبد الناصر: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، ولو كره الأوسلويون.

Digitized by Birzeit University Library

اليسار اللاتيني.. وتحدي القوى الإقليمية للقارة الجنوبية

محمد صوان

عند الحديث عن صعود يساري لنظم الحكم الأمريكية اللاتينية، فلا بد من التمييز النوعي بين أحزاب وقوى اليسار الجديد، فهي ليست يساراً واحداً، أو تتبنى أيديولوجية واحدة، وتوجه داخلي وخارجي متماثل، فثمة تباين جوهري في توجهات الأنظمة اليسارية الصاعدة هناك.

ينقسم اليسار في أمريكا اللاتينية إلى تيارين:

الأول: يسار قومي راديكالي، يطلق عليه البعض «اليسار الشعبوي» الذي تبنى نهجاً راديكالياً في علاقاته مع القوى الخارجية، معتمداً على تعبئة الرأي العام ضد هذه القوى. ويتسم خطابه السياسي بالتشدد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز رموزه الرئيس الفنزويلي تشافيز والرئيس البوليفي مورالیس.

الثاني: يسار قومي إصلاحي، وهو يتبنى سياسات إصلاحية داخلية، لكنه لا يسعى للتغيير الجذري في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلاده.

على الصعيد الإقليمي، فإن اليسار الجديد بجناحيه «الراديكالي والإصلاحي» يتبنى رؤية إقليمية متشابهة إلى حد كبير ولكن بآليات مختلفة، وحسب مصالح وظروف كل منهما، إلا أنهما في نهاية المطاف يعملان للوصول إلى هدف الوحدة الإقليمية الشاملة لكل دول القارة اللاتينية.

البحث عن القواسم المشتركة:

لا يمكن فهم الديناميكية السياسية في أمريكا اللاتينية اليوم إلا بتجاوز التصريحات الرنانة والشعارات الجوفاء الواسعة الانتشار في بلادنا، كما أنه غير كاف لتحليل سياسات هذه الحكومات من خلال مؤشر السياسة الوطنية، فلا مناص من النظرة التحليلية للمبادرات الإقليمية لطرفي اليسار الجديد في القارة، هذه المبادرات التي شكلت أهم آليات المواجهة الأمريكية اللاتينية للهيمنة الأمريكية الشمالية.

جاء الاتفاق حول ضرورة الوصول بالقارة اللاتينية إلى الوحدة والتكامل، من المعاناة المشتركة التي أفرزت أحزاب اليسار على اختلاف تياراتها،إذ يدرك الجميع حجم المشاكل التي تسببت فيها سياسات الليبرالية الجديدة، وأوصلت الأوضاع السياسية والاقتصادية في القارة إلى حافة الهاوية. فصعود هذه الأحزاب .في حد ذاته . انعكاس طبيعي للتمرد الشامل في البلاد وعدم قدرة الشعوب اللاتينية على التفاعل مع «أسطورة الليبرالية الجديدة» التي رسمت ملامحها، ونفذتها فوق ترابهم الوطني الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٠.. فواشنطن ومؤسساتها المالية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، سعت وتسعى إلى دفع التجارة الحرة والخصخصة وإعادة الهيكلة، والتوجيه المالي لسداد الديون من الخدمات الأساسية للدول، كوسيلة لتحقيق التقدم والازدهار من خلال فتح اقتصادها على «المنافسة» و«كفاءة» قوى السوق، وفي إطار ما وعدت به دول القارة من نمو اقتصادي يحد من الفقر.

وصل الأمر، والنتائج في نهاية المطاف إلى قفز معدل الفقر بحلول عام ١٩٩٥ إلى ٤٨ ٪ بين سكان أمريكا اللاتينية، وأفرزت النيوليبرالية العديد من المشكلات التي نتجت عن زيادة سيطرة الشركات العابرة للقومية، خاصة الشركات الأمريكية، على اقتصادات القارة، فبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥، امتلكت الشركات العملاقة أربعة آلاف من البنوك، وشركات الاتصالات، والنقل، والبترول، والتعدين في كافة أنحاء القارة اللاتينية.. وهو ما خلق الأرضية المشتركة التي حملت اليسار الجديد، وارتفعت به إلى الفوز في أغلبية المقاعد البرلمانية، كما أنها كانت الدافع الرئيسي لليساريين الراديكاليين والإصلاحيين للسعي إلى الوحدة الإقليمية اللاتينية.

البديل الإقليمي البوليفاري «ألبا»:

في قمة الأمريكيتين، كانون ثاني ٢٠٠٥، في الأرجنتين تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة من أجل إقامة «منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين» التي تعد الخطوة الرئيسية لإزالة الحواجز أمام الشركات الأمريكية في أمريكا اللاتينية.

بالرغم من تعليق هذه المفاوضات في أواسط عام ٢٠٠٤ مع حكومات البرازيل، والأرجنتين، وفنزويلا، وبوليفيا، وأوروغواي، حيث رفضت حكومات هذه البلدان التفاوض على مستقبل شعوبها البعيد، وفي قمة الأرجنتين عام ٢٠٠٥ عارضت الحكومات اللاتينية المبادرة الأمريكية، وصممت على عدم التراجع عن موقفها.. الأمر الذي أدهش الرئيس بوش آنذاك.. ويمكن اعتبار الرئيس الفنزويلي تشافيز من أكبر المعارضين لمنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، وقد عملت حكومته على بلورة البديل لهذا المشروع، فكان البديل الإقليمي البوليفاري «ألبا» وتعني بالإسبانية «الفجر»، وألبا تكتل طرح كبديل لمنطقة التجارة الحرة وعلى أساس التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان أمريكا اللاتينية.. وتحت رعاية «ألبا» تعززت أوجه التعاون الإقليمي في كافة المجالات، مثل الصناعات البتروكيماوية، ومحو الأمية، ووسائل الإعلام، والقطاع المالي، والاقتصادي، والصحي.

فالكفاح من أجل الاستقلال عن السيطرة الأمريكية الشمالية، لا بد أن يقود . بدون شك . نحو الوحدة الإقليمية اللاتينية التي تشمل الاستقلال الاقتصادي، والسياسي، والعسكري والثقافي، وأصبح بديهياً أن يتضمن البرنامج الانتخابي لأحزاب اليسار الجديد المساعي الحثيثة من أجل تعزيز الوحدة، والاستقلال الاقتصادي، والسياسي، ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة مكسيكو هينز ديتريش: إن توحيد بلدان أمريكا اللاتينية هو أكبر تهديد للولايات المتحدة، فقضية الاستقلال لم تعد قضية وطنية فحسب، بل أصبحت إقليمية أيضاً، فإذا استطاعت الدول اللاتينية أن تصل

إلى تكامل إقليمي حقيقي، فإن مقاومتها للتبعية الأمريكية ستكلل بالاستقلال التام على كافة الأصعدة.

وسواء اختلفت تيارات اليسار الجديد في التوجهات السياسية الداخلية والخارجية أم اتفقت، فإنها في النهاية تشكل انعكاساً حقيقياً لواقع مجتمعاتها وقراراتها الوطنية المستقلة.. فهي كثيراً ما تشبه شعوبها، ومن يمعن النظر في تكوين هذه الأحزاب اليسارية، يجدها تتضمن معظم فئات المجتمع اللاتيني تقريباً بقسماته وملامحه الاجتماعية والثقافية والسياسية.

في إطار التعاون بين طرفي اليسار، فإن هامش التفاهم بينهما كبير، وتتم الكثير من الاتفاقيات بين دولهما بشكل ثنائي أو جماعي. أما بالنسبة لنموذجي البرازيل وفنزويلا، فإن كلاً منهما يتعاون مع الآخر على عدة مستويات، بل ويدخلان في الكثير من المشروعات والاتفاقيات التي تضم الدول اليسارية من التيارين. وقد دافع الرئيس تشافيز في أكثر من مناسبة عن الرئيس لولا دي سيلفا وحاول تهدئة موقف اليسار الراديكالي منه، ويهدف الرئيس تشافيز من ذلك التأكيد على أن اليسار اللاتيني الحاكم حالياً في أغلب دول القارة هو يسار موحد، إيماناً منه بأن تعاون قوى اليسار الإصلاحي واليسار الراديكالي يمكن أن يفتح الطريق أمام تحقيق حلم الوحدة الأمريكية الشاملة.

الآليات المشتركة لاتحاد الأمم الأمريكية اللاتينية

اتفقت أحزاب اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية على ضرورة دمج وتوحيد الكتلتين الاقتصاديتين في القارة لتشكيل قوة اقتصادية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي، تعزيزاً لعملية النمو الاقتصادي، وكآلية للوصول إلى استقلال اقتصادي قومي يدعم القوى اليسارية في القارة. جاء هذا الاتفاق في إطار المساعي المشتركة لفريقي اليسار الحاكم في القارة نحو التكامل الإقليمي. فتكون «اتحاد أمريكا اللاتينية» في أيار ٢٠٠٨ من ١٢ دولة لاتينية، وهو – ككتلة . يعد خامس أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، إضافة إلى أنه المنتج الأكبر للغذاء، ويمتلك احتياطي هيدروكربون يكفي لمدة ١٠٠ عام. ويعتبر تأسيس الاتحاد استمراراً دينامكياً نحو تعاون إقليمي يمكن أن

يفتح التطور على الصعيد السياسي، ويتمحور نجاحه اقتصادياً في هزيمة منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين «فتا». كما يشكل الاتحاد صيغة بديلة لوحدة إقليمية، تواجه محاولات واشنطن لصياغة هذه الوحدة في إطار سيطرتها ونفوذها الاقتصادي والسياسي.

على كل حال، لا يزال اليسار الأمريكي اللاتيني.بتياريه.يواجه الكثير من التحديات، وهو في طريقه للوحدة الإقليمية، من أهمها سعي الولايات المتحدة إلى تقسيم وتفتيت التيارات والأحزاب الداعمة للتكامل، والعمل على تسليح الموالين لسياساتها والمناهضين للعمل الإقليمي اللاتيني، الأمر الذي يعتبر بمثابة التحدي الرئيسي أمام اليسار الجديد الحاكم في العديد من بلدان القارة.

كل ذلك يستدعي دعم المؤسسات الإقليمية مثل «الميركوسور» وهي السوق المشتركة لبلدان القارة، لأنها تمثل بدائل حقيقية لـ «فتا»، ولأنها نقلة نوعية للوصول إلى اتحاد فعال وجاد بين الدول الأمريكية اللاتينية، مما ينشط بدوره علاقات القوى بعيداً عن تسلط القيادة الأمريكية الشمالية، وأيضاً حماية اتحاد الأمم الأمريكية اللاتينية من الانقسام، ليس الانقسام ما بين يسار راديكالي ويسار إصلاحي فحسب، بل تحدي القوى النيوليبرالية في القارة الموالية للولايات المتحدة، والتي تشكل عائقاً أمام إنجاز الوحدة الإقليمية للأمم اللاتينية.. كما يستدعي أيضاً، دعم الحركات الاجتماعية الناهضة في معظم دول القارة لاستمرارية تعبئة العمال والفلاحين والمثقفين وسكان البلاد الأصليين، هذا الدعم الذي تحتاجه الأحزاب المضطهدة من أجل الوصول إلى الحكم من خلال تصويت هذه الكتل الشعبية المضطهدة لصالح هذا الحزب أو ذاك، وأيضاً لخلق قاعدة راسخة للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي في القارة، وبما يعزز فرص التضامن والوحدة بين الشعوب الأمريكية اللاتينية.

Digitized by Birzeit University Library

الوحدة الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار
إطارها منظمة التحرير الفلسطينية

صلاح صلاح
لبنان - بيروت
المجلس الوطني الفلسطيني / رئيس لجنة اللاجئين

«في هذا العدد نقدم الجزء الأول من مساهمة الرفيق صلاح صلاح، السياسي الفلسطيني المخضرم، حول منظمة التحرير الفلسطينية وضرورتها، وفي هذا الجزء يستعرض صلاح صلاح تاريخية التمثيل الفلسطيني عبر مراحل متعددة، متناولاً هذه التجارب بالتحليل والنقد. على أن ننشر الجزء الثاني من المقال والذي يتضمن مساهمة الكاتب في البحث عن حل، في العدد المطبوع القادم من الهدف، ويمكن للقارئ الكريم اللجوء في أي وقت إلى موقعنا على الانترنت للحصول على النص الكامل بجزأيه» (المحرر)

تعطي تجارب الحركة الوطنية الفلسطينية أمثلة ملموسة على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة «الحركة الصهيونية» وحليفها «لانتداب البريطاني» ومشروعهما لاغتصاب فلسطين. وكم هي المحاولات التي كان يبذلها الشريكان (الصهيوني والبريطاني) لإحداث الانقسام داخل الصف الفلسطيني، عائلي أحياناً بين آل الحسيني وآل النشاشيبي، وطائفي أحياناً أخرى بين المسلمين والمسيحيين، وأحياناً ثالثة بين أبناء المدن وأبناء القرى. وإن نجحا أحياناً، لكن الضرورات وشراسة العدو، والحاجة الملّحة لوحدة العمل كانت تفرض نفسها على الأغلب؛ ففي ظلها نجحت الحركة الوطنية بتنظيم أطول إضراب في التاريخ ، على امتداد الأراضي الفلسطينية شلّ الحياة الاقتصادية، وعطّل المؤسسات المدنية والحكومية بالكامل. وكذلك بقيادة ثورة مسلحة استمرت ثلاث سنوات استعمل الانتداب/ الاستعمار البريطاني كل قوته وكل أساليب الترهيب والترغيب ولم ينجح بإنهاء الإضراب ولا بالقضاء على الثورة، فاستعان بالأنظمة العربية التي استجابت القيادة الفلسطينية لتدخلاتها.

من المفيد بل من الضروري التذكير هنا بأنّ المواقف الفلسطينية الموحدة، الصلبة، المتمسكة بمطالبها، والمدافعة عنها بجرأة وثبات . مهما بلغت التضحيات. كانت تفرض على الاستعمار البريطاني أن يستجيب لإرادة الفلسطينيين، ويتراجع عن مواقفه المتواطئة مع الحركة الصهيونية بما في ذلك مشروع التقسيم ١٩٣٧ وأيضاً قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٤٧. أمّا ما الذي حصل بعد ذلك. لماذا وصلنا للنكبة؟ فهو شأن آخر له علاقة بالقيادة الفلسطينية ودور الأنظمة العربية. وهو أمر لا زال يتكرر حتى اليوم. لذا سأتناول مسيرة الوحدة الوطنية من خلال تجربتين؛ الأولى «الهيئة العربية العليا» ولن أقف أمامها طويلاً، سأدخل بتفصيل أكثر في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تمثل الوضع الراهن الذي يجري البحث له عن مخرج.

الهيئة العربية العليا

هي الإطار الجبهوي، المرجعية والقيادة للشعب الفلسطيني، مثّلته في المحافل العربية والدولية، وتشكلت بموافقة الدول العربية، واستمر مكتبها مفتوحاً، يصدر مجلة دورية «فلسطين» حتى استبدالها، بقرار من جامعة الدول العربية ١٩٦٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية. نُسجل للهيئة العربية العليا أنّها تمسكت سياسياً بالهوية الفلسطينية: الأرض والشعب؛ ورفضت وعد بلفور بإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين»، وعارضت الهجرة الصهيونية، وطالبت بالاستقلال وإنهاء الانتداب، ودعت للوحدة العربية، خاصة مع سوريا الكبرى.

لكن يُسجل عليها أنّها لم تكن إطاراً تمثيلياً للشعب بقدر ما كانت تآلفاً بين زعماء العوائل وشيوخ العشائر ووجهاء القرى والتجار.

لم تكن إطاراً جبهوياً يضم القوى الواعية والفاعلة ميدانياً. كانت تميل للمفاوضات، والمساومات، والاستجداء، وتقديم المذكرات، وإرسال الوفود. لهذا كانت تخضع مضطرةً للنضال الجماهيري، والفعل الثوري، وممارسة الكفاح المسلح، في حين كانت تتوافق

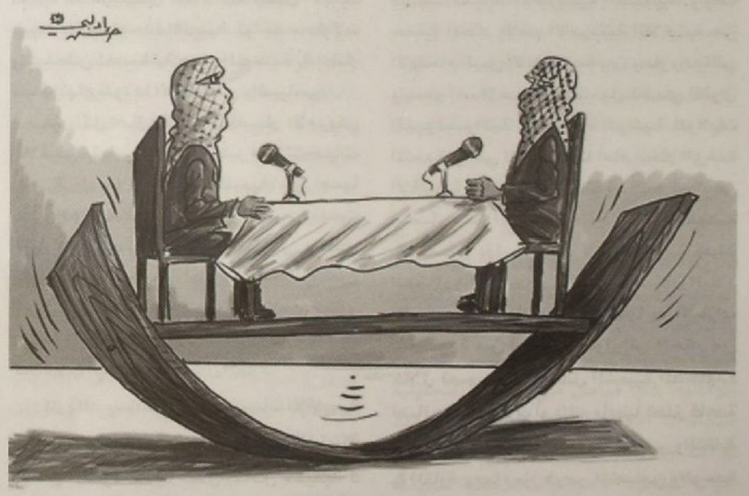

مع الأنظمة العربية عندما تحين الفرص لإجهاض التحرك الجماهيري والمقاومة.

ببساطة لم تكن القيادة الفلسطينية ممثلة في الهيئة العربية العليا بمستوى استعدادات وقدرات الجماهير الفلسطينية على العطاء، ولم تبذل جهداً جدياً لتوفير متطلبات الصمود والمواجهة للمشروع الصهيوني والانتداب البريطاني. لم ترَق القيادات لمستوى وعي الطلائع الشبابية التي أدركت مبكراً الترابط القائم بين الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني، فكلاهما في نفس الخندق المعادي، يجب أن تستهدفهما الثورة معاً. قصدتُ من خلال الإشارة أعلاه لفت النظر إلى ضرورة التعرف على إحدى صيغ العمل الجبهوي الفلسطيني، واستخلاص دروسها من جهة، وتأكيد التواصل والترابط بين مراحل النضال الفلسطيني من جهة أخرى.

منظمة التحرير الفلسطينية

هي الإطار الوطني الجامع الذي تشكل بقرار من جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤. وقد مرت بمرحلتين:

التأسيس؛ التي يعود الفضل فيها للسيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة. كُلّف بتقديم مقترح حول كيفية إيجاد كيان تلتقي ضمنه كل القوى والفعاليات الفلسطينية، وصيغة لتعبئة الجماهير وتوعيتها، ويجري التوجه من خلالها لطرح القضية الفلسطينية دولياً، ومخاطبة الرأي العام. استغل الشقيري هذا التكليف ليقوم بخطوات عملية أدت إلى عقد مؤتمر وطني فلسطيني: أعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأقرّ ميثاقها ونظامها الداخلي، وانتخب هيئاتها القيادية (لجنة تنفيذية ومجلس وطني)، وترافق مع هذا إقامة صندوق قومي، وقرار تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وإذاعة فلسطين، ومركز الأبحاث الذي لعب دوراً مميزاً على صعيد التعريف بالعدو ورسم سياسات مواجهته.

وذهب إلى القمة ليقدم أمراً واقعاً وليس مشروعاً كما كان مكلفاً. فكما كان للشقيري الفضل في فرض هذا الأمر الواقع كان للرئيس عبد الناصر الفضل في إقراره في الجامعة العربية وتذليل المعارضة التي برزت ضد الشقيري والمنظمة بحجة أنّه تجاوز صلاحياته.

هكذا تشكلت أول مرجعية فلسطينية، تتحلى بالشرعية، ممثلة للشعب الفلسطيني، وأول إطار جبهوي للوحدة الوطنية بعد النكبة. وبهذا ألغي وجود الهيئة العربية بعد أن كانت قد فقدت دورها ومكانتها، وشرعيتها التي كانت قبل النكبة ولم تحافظ عليها، ما استوجب إلغاءها رسمياً، بعد أن ألغت نفسها عملياً.

بالإضافة لمعارضة بعض الأنظمة- المستمرة – على وجود المنظمة منذ نشأتها حتى اليوم، فقد برزت تخوفات وملاحظات حذره من بعض الأوساط الفلسطينية، أبرزها:

- ما دامت م.ت.ف قد وُجدت بقرار من الجامعة العربية، فستبقى أسيرة ما تقرره الأنظمة العربية.

- تشكيل هيئات م.ت.ف (اللجنة التنفيذية – المجلس الوطني) لم تخرج عن الصيغة التي كانت سائدة قبل النكبة في أطر العمل الوطني وعلى الأخص الهيئة العربية العليا؛ التي تضم الوجهاء والأعيان وأبناء العوائل، وتمثيل يكاد لا يُذكر لأبناء المخيمات، والاتحادات النقابية والمهنية والمؤسسات الاجتماعية، والأحزاب والقوى السياسية.

- النزعة الفردية عند السيد أحمد الشقيري، التي لا تقبل الرأي الآخر المعارض، ولا تستسيغ العمل الجماعي، ولا تفسح المجال للخيارات الديمقراطية.

مرحلة المقاومة؛ هي المرحلة التي أصبحت فيها هيئات م.ت.ف تتشكل في غالبيتها من: ممثلين عن الفصائل الفلسطينية، والاتحادات النقابية والمهنية، وشخصيات وطنية بصفة مستقلين، على أن يراعي التوزع الجغرافي للفلسطينيين في الشتات. حصل هذا بسبب هزيمة النظام العربي في حرب ٦٧، فالتقت حاجة النظام الذي يريد التغطية على هزيمته من جهة وكسب وقت لإعادة تجميع قواه العسكرية والسياسية والمعنوية المنهارة من جهة ثانية، مع فرصة ذهبية لقوى المقاومة الكامنة لأن تظهر إلى السطح، وتعلن عن وجودها، وتحتل موقع القيادة في المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها، وتعدّل بعض نصوص ميثاقها.

كانت ١٩٦٩ هي سنة التغيير الجذري في بنية م.ت.ف؛ فيها عُقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الذي ضم بأكثريته ممثلين عن الفصائل الفلسطينية، وانتخب لجنة تنفيذية، وأقرّ (لاحقاً) تشكيل مجلس مركزي يتوافقان في تشكيلهما مع تركيبة المجلس الوطني الجديد.

منذ هذه الدورة بدأ اعتبار المنظمة هي إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية، هي الجبهة الوطنية التي تلتقي في داخلها فصائل المقاومة المسلحة والقوى الفاعلة في أوساط الجماهير، والتي تشكل أحد شروط الانتصار لأي ثورة تواجه أعداء شرسين (ليس عدواً واحداً) كما هو الحال مع الثورة الفلسطينية.

- لا شك أنّ المنظمة أصبحت العنوان، المرجعية لكل من يعنيه الشأن الفلسطيني، واعترف بها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» في المحافل العربية والدولية، بلورت في ميثاقها رؤية كاملة للصراع مع المشروع الصهيوني وكيانه إسرائيل: فلسطين جزء من الوطن العربي. الهدف تحريرها من البحر إلى النهر. الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للتحرير. هذه الرؤية تتوافق مع برامج الفصائل، وأي تغيير عليها، تقتضيه التطورات السياسية، يجب أن يمر عبر الإجماع الوطني ضمن هيئات م.ت.ف تحديداً المجلس الوطني.

- قدمت الدوائر والمؤسسات التابعة للمنظمة خدمات مهمة للشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته، خاصة في المخيمات، أهمّها في مجالي التعليم والصحة، ورعاية عوائل الشهداء، وبعض جوانب البنى التحتية.

- واجهت الفصائل مجتمعه ضمن م.ت.ف وتحت رايتها ما تعرضت له من معارك تستهدف وجودها أبرزها: أيلول الأسود ١٩٧٠ ومعارك جبال جرش وعجلون ١٩٧١ في الأردن، ومعارك ١٩٧٣ / ١٩٧٨/ ١٩٨٢/ و ١٩٨٥- ١٩٨٧ في لبنان.

- منظمة التحرير الفلسطينية ظاهرة مميزة في مسيرة الحركة الوطنية بعد النكبة، حققت إنجازات سياسية وعسكرية وتعبوية وإعلامية في غاية الأهمية، منها: الانتقال من بحث القضية الفلسطينية كونها قضية لاجئين يجري تناولها من خلال التقارير الدورية/ للمفوض العام للأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) أو من خلال المشاريع التي تبادر بها أو تشجعها الولايات المتحدة الأميركية لحل مشكلة اللاجئين من خلال تجنيسهم أو توطينهم في البلدان المقيمين فيها أو تهجيرهم لبلد آخر يقبل بهم، متجاهلة

Digitized by Birzeit University Library

قرار الأمم المتحدة ١٩٤ الذي يستوجب عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي أجبروا على مغادرتها عام ١٩٤٧-١٩٤٨.

- بفضل المقاومة تحت راية م.ت.ف اتخذت الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ قرارها رقم ٣٢٣٦ الذي يعترف بالشعب الفلسطيني، وحقوقه الثابتة، بما فيها ممارسة كافة أشكال النضال لنيل استقلاله، وفي عام ١٩٧٨ ورد في قرار الأمم المتحدة ٢٨/٣٣ نصّ «تعلن الجمعية العامة أنّ صحة أية اتفاقات ترمي إلى حل قضية فلسطين تستدعي أن تتم داخل إطار الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها، على أساس نيل شعب فلسطين، وممارسته على وجه تام حقوقه الثابتة، بما في ذلك الحق في العودة، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الاتفاقيات».

ومن هذه الإنجازات؛ الاعتراف بها عربياً ودولياً كحركة تحرر وطني من حقها ممارسة كافة أشكال النضال وعلى رأسها الكفاح المسلح لاسترجاع فلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨، وإقامة «الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش فيها (بدون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين)». وقد أثبتت المقاومة الفلسطينية في إطار م.ت.ف وبقيادتها جدارة وفعالية مميزتين في مواجهة العدو الإسرائيلي خاصة عبر الحدود الأردنية (أبرزها معركة الكرامة البطولية)، والحدود اللبنانية (خاصة في التصدي للاجتياح الإسرائيلي إلى جنوب لبنان ١٩٧٨، ومواجهة الحرب الإجرامية على لبنان عام ١٩٨٢، بالإضافة إلى العمليات الجريئة والاستشهادية ضد العدو الإسرائيلي في الداخل وعلى امتداد العالم. ما أهّلها لاستلام الراية من الثورة الفيتنامية المنتصرة وأخذ مكانها في أن تكون مركزاً لاستقطاب القوى الثورية في العالم، وتصبح إحدى مكونات الثورة العالمية. فتشكلت الجبهة العربية المشاركة لاحتضانها وحمايتها، وعُقدت المؤتمرات والندوات العربية والدولية، الإسلامية والمسيحية لمساندتها ودعمها.

وحدة الفصائل والقوى الفاعلة والنشطة في أوساط الجماهير في إطار م.ت.ف والالتفاف الشعبي اللامحدود حولها، والرؤية السياسية الواضحة، وممارسة النضال بأرقى أشكاله، والاحتضان العربي والدولي، كل هذا كرّس دور م.ت.ف كإطار وطني جامع، جبهة وطنية ومرجعية لا نقاش حولها، وأعطى مصداقية لاعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وأنعشت آمال الفلسطينيين وحلفائهم وأصدقائهم بأنّ تحرير الأرض (فلسطين) وعودت أصحابها (اللاجئين) إليها ممكناً، وأنّ الانتصار حتمياً في هزيمة المشروع الصهيوني رغم ما يناله من تبنٍّ بالكامل من قبل الإمبريالية العالمية، وتواطؤ من بعض الأنظمة العربية. لهذا لم يبخل الشعب الفلسطيني وشركاؤه العرب وحلفاؤه الأمميين من تقديم أغلى التضحيات وكل ما يمكن لتحرير فلسطين بكامل ترابها الوطني من البحر إلى النهر.

وعلى صعيد ميداني، وفي نفس السياق الذي مثلته م.ت.ف نستدل على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية، بتجربتين تركتا أكبر الأثر على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، هما:

- القيادة الموحدة؛ التي كانت على رأس الانتفاضة بدءاً من عام ١٩٨٧، تضم الفصائل الفاعلة في غزة والضفة (فتح، شعبية، ديمقراطية، حزب الشعب). بفضلها تحوّلت الانتفاضة من هبة جماهيرية تعكس الغضب والمعاناة التي وصلت الذروة من الاحتلال، إلى حركة جماهيرية منظمة استمرت حوالي ٧ سنوات، وأثبتت درجة عالية من الكفاءة والمقدرة والصمود والتنظيم في مواجهة كل أساليب البطش والإرهاب، وكان يمكن أن تعطي نتائج أفضل بكثير لو لم تُستثمر لمصلحة نهج سياسي استخدمها للوصول إلى اتفاق أوسلو المشؤوم. (أعلنت حماس عن نفسها بعد قيام القيادة الموحدة ورفضت الاشتراك فيها).

- والتجربة الثانية في لبنان، حيث تشكلت «قيادة العمل الوطني الفلسطيني» من الفصائل الفلسطينية المتمسكة بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً، ومرجعية لا بديل عنها للفلسطينيين في لبنان في وقت بُذلت فيه محاولات جدية لإلغاء وجودها، بما في ذلك بشن حرب لاقتحام المخيمات دامت حوالي ٣ سنوات، لكنّها لم تنجح بفضل وحدة وتكاتف جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، للدفاع عمّا اعتبرته تجسيداً لكيانيّتها ووحدتها وهويتها وهو المخيم.

وكما نجحت القيادة الوطنية الموحدة بالدفاع عن نفسها وحماية مخيماتها، كذلك نجحت بإعادة إعمار المخيمات التي دمرتها الحروب المتعاقبة، وإعادة تنشيط المؤسسات لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية إضافة للبنى التحتية.

أمّا اليوم فنحن أمام صورة أخرى تختلف بل نقيض كلي عمّا سبق؛ لم تعد المنظمة إطاراً للوحدة الوطنية، وتخلت عن ميثاقها وقرارات الإجماع الوطني، وتلاشى دورها واختلط حابلها بنابل السلطة، وما بقي منها من رذاذ هنا أو هناك أصبح مدغوماً في فصيل واحد (فتح تعني المنظمة والمنظمة تعني فتح). فقد الشعب الفلسطيني مرجعيته الجامعة، ولم تعد موجودة «الجبهة الوطنية ضمانة انتصار الثورة»، وتعطلت عن العمل الهيئات القيادية للمنظمة ودوائر الاختصاص فيها، ومؤسساتها. هذا ما يُشجع الكثيرين على الدعوة إلى الإعلان عن موت المنظمة والبحث أو بالأحرى العمل لإيجاد بديل لها. وقد جرت محاولتان على هذا الصعيد، بالدعوة مرتين من فصائل فلسطينية مُعارضة لعقد مؤتمر شعبي فلسطيني بهدف تشكيل بديل للمنظمة، لكنّهما لم تنجحا. لماذا؟

- لأنّ م.ت.ف في وضعها الحالي مطلوب بقاءها عربياً ودولياً.

- لأنّ البديل بدون إجماع بين الفصائل يعني تكريس الانقسام، في حين أنّ المطلوب هو الوحدة.

- لتقدير أطراف فلسطينية بأنّ هذه المؤتمرات تدخل في شرك الاستقطاب العربي ـــ العربي.

أمّا لماذا تراجع واقع المنظمة إلى هذا الحد، ووصلت إلى هذا المستوى من التدني والتدهور؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يجب الإجابة عليه لإعادة الاعتبار للمنظمة وإخراجها من المأزق البنيوي والسياسي الذي تعيشه. وحول هذا السؤال مطلوب إجراء الحوار المسؤول والنقاش الموضوعي ضمن أوسع دائرة من قيادات الفصائل، والاتحادات النقابية والمهنية، ومؤسسات المجتمع المدني والمثقفين وأصحاب الرأي، لإعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ما أقدمه هنا هو مساهمة في الحوار الذي أدعو إليه، مبادرة نقاش مطلوب أن يخرج إلى دائرة أوسع ولا يقتصر على الفصائل.

ملتقى الجولان الأممي.. دعم لسورية من أجل تحرير أرضها

إلهام الحكيم

بالتزامن مع الهجمة الصهيونية العنصرية ضد مدينة القدس والمسجد الأقصى شهدت مدينة القنيطرة السورية على تخوم القسم المحتل من هضبة الجولان يوم ١٠ و ١١ تشرين أول ٢٠٠٩ تظاهرة عربية وأممية دعماً للجولان وسكانه الصامدين، وتجسد ذلك في الملتقى العربي والأممي الذي أقيم تحت شعار «الجولان عائد، برعاية الرئيس بشار الأسد ممثلاً بالأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي محمد سعيد بختيان الذي افتتح الملتقى بكلمة قومية باسم الرئيس الأسد.

وعلى مدار يومين.. ناقشت ورش عمل الملتقى قضية الجولان من مختلف أبعادها الإستراتيجية، والسياسية، والتاريخية، والثقافية، ومسؤولية الأمة بكل مكوناتها في استعادتها وتخليصها من براثن الاحتلال الصهيوني الغاشم ليتوج الملتقى أعماله بإعلان الجولان العربي والأممي، الذي صدر في ختام أعمال الملتقى وجاء فيه:

إن الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية عام ١٩٦٧ هو عمل عدواني واحتلال استيطاني إجلائي إرهابي، شأنه شأن احتلال كافة الأراضي الفلسطينية، ومزارع شبعا وكفر شوبا اللبنانية.. ولا بد أن يزول لأنه عكس حركة التاريخ، ويمثل ما تبقى من الظاهرة الكولونيالية التي قامت على الظلم، والقهر، واغتصاب الحقوق، لذلك فإن على جميع قوى التحرر، والتقدم، والسلام دعم صمود أهل الجولان وسورية، وحقها في استرداد المحتل من أرضها.

وأكد الإعلان على حق المهجرين من أهل الجولان. الذين طردهم الاحتلال وشردهم من ديارهم، والذين وصل عددهم اليوم نحو نصف مليون نسمة . في العودة إلى مدنهم وقراهم وحقولهم المحتلة، باعتبار ذلك حقاً فردياً وجماعياً ووطنياً وقانونياً غير قابل للمساومة أو التجاهل مهما طال الزمن.

وأشار الإعلان إلى أن الممارسات والإجراءات العنصرية من تدمير ومسح لمعظم قرى الجولان، التي تبلغ نحو ثلاثمائة قرية، وإقامة المستوطنات مكانها، وسرقة المياه والثروات الطبيعية وتلويث البيئة، عبر دفن النفايات النووية فيها.. كل هذا إجراءات باطلة ومرفوضة ومدانة على جميع المستويات، وتشكل جرائم حرب بامتياز.

وأدان الإعلان، ورفض بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٨١ بضم الجولان إلى الكيان الصهيوني، وحيا مواطني الجولان على وقفتهم وصمودهم، فوق تراب وطنهم، وخص الإعلان بالتحية إضراب الشهور السبعة تعبيراً عن رفض قرار الضم الجائر وتداعياته، وتمسكهم بهويتهم القومية العربية، مطالبين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بإرغام قوات الاحتلال على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة.

واعتبر الإعلان: إن تهجير أهل الجولان ومواطنيه على يد القوات الإسرائيلية مخطط اعتمد أساليب القهر والمجازر، وكلها تشكل جرائم تطهير عرقي وجرائم حرب، يتحمل المحتل الصهيوني مسؤوليتها، وكذلك القوى التي أيدت وتؤيد المشروع الصهيوني، وتقدم له الدعم والحماية.

وأكد الإعلان: دعم سورية في تمسكها بحقها الكامل في تحرير أرضها، واسترداد مياهها المنهوبة، ورفضها المساومة على آخر حبة تراب، وآخر قطرة ماء. وحيا سورية على موقفها المبدئي والقومي الراسخ، الذي يتعامل مع قضية الجولان بوصفها جزءاً من قضية الصراع العربي . الإسرائيلي بعامة، وأكد الإعلان على حق سورية في تحرير أرضها المحتلة بكل أشكال المقاومة التي كفلتها الشرائع السماوية والقانونية والدولية.

وثمن الإعلان دعم سورية للمقاومة العربية في كل ساحاتها، ورأى في ذلك تأكيداً على وحدة القضية القومية العربية، وجزءاً من النضال في سبيل تحرير الجولان، فالمعركة واحدة، والانتصار في أي معركة وفق أي ساحة وعلى أي جبهة، هو انتصار للأمة العربية، بل لقضايا التحرر والتقدم والسلام في العالم كافة، وهزيمة للعدوان والصهيونية والاستعمار.

وطالب الإعلان الدول العربية والإسلامية وجميع قوى السلام والعدل بتكريس جهودها، لإنهاء الاحتلال، ووقف الاستيطان، وتوجه بتحية المجد والاعتزاز لأهل الجولان، وقال: خطابنا اليوم من وراء الحدود.. وغداً على ذرا حرمون ومرتفعات الجولان الذي كان وسيظل عربي الوجه والقلب واللسان، والعائد لا محالة.

Digitized by Birzeit University Library

الأحزاب العراقية.. والبوصلة

معتصم عيسى

يبدو أن السجال الذي سبق الانتخابات النيابية في العراق، سيترك أثره إلى ما بعد تلك الانتخابات. لقد توزعت الأحزاب السياسية في العراق، بين مؤيد للقائمة المفتوحة، ومعارض لها، وهو اصطفافٌ لم يكن بعيداً عن المشهد العام الذي تميزت به العملية السياسية منذ بداية الاحتلال الأمريكي.

ومن الواضح أن عدداً من الأحزاب قررت البقاء في دائرة القائمة المغلقة، وهو ما يعني تمسكها بالتخندق الطائفي الذي يُكسبها رصيداً تفتقد إليه في حال الابتعاد عن الشعارات المعبرة عن مصالح فئوية ضيقة، فيما ارتأت أحزابٌ أخرى أن تجربتها السابقة لم تكن موفقة بسبب ضيق الأفق الذي يوفره الاصطفاف الطائفي بعد تجربة مريرة أفرزها الاقتتال الذي أشعلته المصالح الفئوية.

رئيس الوزراء نوري المالكي، حاول الخروج من تحت عباءة الائتلاف الموحد، فسعى إلى تشكيل ائتلاف دولة القانون، مستنداً إلى رغبة عدد من الأحزاب في إعادة رسم الخارطة السياسية بعيداً عن ضغوط المرجعيات والتوازنات الطائفية. لكن محاولة المالكي، تصطدم بمجموعة من العقبات، ومن أبرزها تلك المتعلقة بحتمية مواجهة سؤال محوري يدور حول إمكانية الجلوس مع المقاومة إلى طاولة الحوار، وهو ما لم ينجح المالكي في مواجهته حتى الآن.

لقد سعت الولايات المتحدة، وبوساطة تركية لفتح قنوات حوار مع بعض فصائل المقاومة، إلا أن حكومة المالكي اعترضت على ذلك واعتبرته تدخلاً في الشأن الداخلي للعراق.

بطبيعة الحال، لا يمكن اعتبار كل التيارات التي بقيت خارج العملية السياسية على أنها فصائل مقاومة، لكن تجاهل المقاومة لم يعد مجدياً . حسب رؤية الرئيس الأمريكي أوباما . فإن العراقيين سيجدون أنفسهم في دائرة المسؤولية المباشرة عن إدارة شؤونهم، حيث تفترض رؤية أوباما أن قوات الاحتلال سترحل عن العراق بعد عامين على أبعد تقدير.

إذن، سيترتب على مجلس النواب المقبل أن يتعامل مع استحقاقات من نوع جديد، من بينها كيفية التعاطي مع مختلف ألوان الطيف السياسي، وهو ما يشمل تلك التيارات التي ما زالت حتى اليوم خارج العملية السياسية، بسبب مناهضتها للاحتلال.

فكيف يمكن لنواب المجلس المقبل أن يحددوا أولويات المشروع الوطني؟

ذلك هو السؤال الذي تسبب في جدل واسع حول قانون الانتخابات. ولم يعد خافياً على أحد، أن الاستناد إلى دعم الاحتلال ومباركته، لن يكون مفيداً خلال المرحلة المقبلة، كما أن فكرة الاحتماء بالطائفة قد تسبب اضطرابات لا تُحمد عقباها.

البديل الواقعي يتمثل (حسب بعض الأحزاب) بالخروج بمشروع وطني أكثر انفتاحاً، إلا أن أيّاً من الأحزاب المشاركة في العملية السياسية لم يجرؤ على الاقتراب من خط الحوار مع المقاومة، وذلك بسبب التهمة الجاهزة التي يمكن إلصاقها بكل المتعاملين مع المقاومة، تحت ذريعة الإرهاب وتشجيع العنف.

هو خطٌ دقيقٌ فاصلٌ بين متطلبات مرحلة الخلاص من الاحتلال، والبقاء ضمن صندوق الشعارات المألوفة التي رافقت العمل في ظل الاحتلال.

وعلى ذلك الخط، يبدو الانقسام خجولاً، لكنه مؤثرٌ وسيترك تداعياته.

وبالعودة لأولويات الأحزاب، فقد تراجعت مصداقية معظم وعودها بالأمن والرخاء خلال الفترة الماضية، وظهرت الحاجة إلى صياغة مشروع وطني حقيقي، يأخذ بعين الاعتبار مصالح الوطن والمواطن، قبل مصالح الحزب والطائفة.

الأحزاب التي تدخل الانتخابات باتت على المحك، وهو ما ستؤكده نتائج الانتخابات، مع الإشارة إلى أن التخبط هو سمة النهج الذي اعتادت عليه الأحزاب التي توزعت أولوياتها بين الانتماء الوطني والطائفي، ناهيك عن المفاصل المحيرة كمشكلة كركوك، ونفط الشمال، وموضوع المقاومة.

الناخب العراقي سيقول كلمته في نهاية المطاف، إلا أن ما تؤكده الدلائل هو أن الخارطة السياسية بعد الانتخابات، لن تشبه ما قبلها.

ورغم عدم وجود مساحة واسعة للتفاؤل بجاهزية الشارع لإحداث تغيير حقيقي إلا أن بعض التغيير في مفهوم التعاطي مع الأحزاب، بدأت تلوح معالمه في الأفق.

المواطن العراقي المنهك من سنوات الاحتلال، والصراع الداخلي، يقف أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما الانحياز للمشروع الوطني، أو مسايرة التركيبة المعقدة للخارطة السياسية على خلفية المصالح الفئوية والطائفية.

ولعل من المبكر التنبؤ بما ستفرزه صناديق الاقتراع، بسبب مجمل التداخلات التي يتميز بها المشهد السياسي في العراق، إلا أن المشروع الوطني، قد يبدأ بالإعلان عن نفسه تدريجياً.

حكاية يستشهد بطلها في منتصف الطريق!!
شهادات عن (جورج حبش).. حكاية وطن

خاص الهدف

عن مؤسسة الهدف للنشر والتوثيق، صدر مؤخراً وفي طبعة فاخرة، كتاب تذكاري مكرس لإحياء ذكرى القائد الكبير جورج حبش، الذي يحتل في المخيلة الفلسطينية مكانة «الأيقونة» على حد تعبير (أيقونة أخرى) هو الشاعر محمود درويش، الذي يقول في شهادته عن (الحكيم): «كانت بنيته الفكرية والأخلاقية الواضحة شديدة الإحكام والتماسك والعناد، تمتع بكاريزما قيادية نادرة تستعصي على التفكيك، رجل كهذا، جدير بالكثير من الكتب ولا شك، ولكن هذا الكتاب هو سعي من رفاق الراحل الكبير، لنوعٍ من تخليد ذكراه، عبر ما يقوله الآخرون عنه، والآخرون هنا، رفاق درب، أصدقاء ونقاد، ومحاورون صاغوا كلماتهم بهدوء ما بعد صدمة الرحيل، لتأتي شهادة حق، شهادة ضمير لرجل كان ضميراً، وكان مقاتلاً في سبيل الحق.

وقد جاء الكتاب في خمسة أبواب، أضيفت إليها مقدمة وملحق السيرة الذاتية، وملحق صور.

الكلمة الأولى كانت للوريث، حامل الراية، راية جورج حبش وأبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القائد الأسير أحمد سعدات الذي قال: «إن أردت أن تتعرف على شخصية وهوية جورج حبش، فأنت في الواقع تبحث عن هوية أمة في فكر الرجل، وفي وجدانه وعواطفه، بل تبحث عن إضاءات في ظلام الأمة وعن حركة قومية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها».

والكتاب كما يقول سعدات «حكاية يستشهد بطلها في منتصف الطريق الشاق وثمة من سأل: هل من بطل آخر يقتفي آثار ذلك الثائر المتحد مع الوطن والتاريخ... لعل سيرة جورج حبش، تكون محفزاً لولادة أبطال جدد يكملون

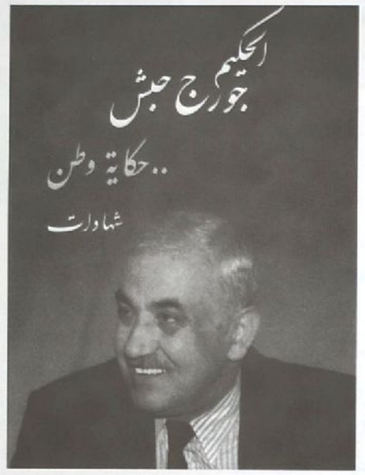

الطريق ويختمون الحكاية كما حلم جورج حبش واشتهى!!

الباب الأول، كُرّس لأصدقاء جورج حبش، شهادات لشخصيات عربية ومرجعيات وطنية، قامات كبيرة، تروي شهادات عن جورج حبش.

فيقول عنه الرئيس أحمد بن بلة: «كان الوجه الأنصع لفلسطين والرمز البارز لشعبها، كان ثورياً كاملاً».

ويقول الرئيس علي ناصر محمد: «لا تستطيع الألوان المختلفة والرؤى المتفاوتة والقيم غير الموحدة أو غير المتماسكة أن تغير فيه شيئاً».

وتتوالى شهادات الرئيس سليم الحص، والوزير محسن بلال، والدكتور أحمد الخطيب، والسيد سامي شرف، ود. أنيس الصايغ، والدكتور كلوفيس مقصود، وغيرهم كثر..

وفي الباب الثاني، يقدم الكتاب رؤية في مسيرة الحكيم، عبر شهادات مفكرين وأكاديميين عرب، فتقرأ شهادة نصير عاروري، وحليم بركات، وفضل النقيب، وأسعد أبو خليل، وفيصل دراج، وعزمي بشارة، ومحمد صالح المسفر، وغيرهم الكثير..!!

الباب الثالث، شهادات في جورج حبش الإنسان كما تراه عيون أدباء وشعراء وفنانين.. فتقرأ شهادة سميح القاسم، والياس خوري، وابراهيم نصر الله، ومحمد ملص، وغيرهم..

لننتقل بعدها إلى الباب الرابع حيث حديث الرفاق وأخوة الدرب..

نبدأ مع معن بشور، إلى خالدة جرار، فنجاح واكيم، وعبد الرحيم ملوح، وصلاح صلاح وآخرون كثر..

لننتقل إلى أصداء الرحيل المفجع في الباب الخامس، حيث يسجل الكتاب مختارات من الصحافة العربية والعالمية.. بقلم طلال سلمان، وعبد الباري عطوان، وفيحاء عبد الهادي، وبلال الحسن، وحلمي موسى وغيرهم..

وفي حديث الذكريات، في ملحق الصور، نطالع شذرات من مسيرة حبش وكفاحه السياسي عبر صور تمثل مختلف مراحل حياته واللحظات التي جمعته مع شخصيات محورية وأساسية.. مثل الشهيد ياسر عرفات، والشهيد أبو علي مصطفى، والقيادة السوفياتية، العقيد معمر القذافي، والرئيس علي ناصر محمد، والرئيس الراحل حافظ الأسد، والشهيد كمال جنبلاط، والرئيس العراقي حسن البكر، والرئيس فيدل كاسترو، إضافة لصور عائلية مختلفة..

أخيراً.. هذا الكتاب الجدير بالاقتناء والذي أتى في ٣٦٥ صفحة من القطع الكبير، هو مجرد رقم تذكاري، حتى لا يتحول . ولن يتحول . جورج حبش إلى مجرد صورة على حائط.. لأن فلسطين، ببساطة، لن تعدم بطلاً جديداً يكمل الحكاية.. وينهيها إلى الانتصار.. إلى حلم جورج حبش.

Digitized by Birzeit University Library

الشعبية تنعي القائد الوطني الكبير صخر حبش « أبو نزار»

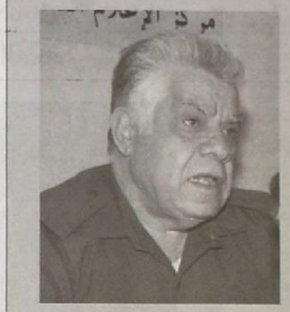

نعى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات (أبو غسان) ونائبه عبد الرحيم ملوح (أبو شريف) والمكتب السياسي واللجنة المركزية للجبهة وكافة كوادرها وأعضائها إلى جماهير شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية وإلى كافة أحرار وشرفاء هذا العالم القائد الوطني الديمقراطي الوحدوي الكبير المناضل صخر حبش (أبو نزار) أبرز قادة العمل الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الذي وافته المنية فجر يوم ٢٠٠٩/١١/١ .

وتقدمت الجبهة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وكافة القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات الأهلية وعقيلة الفقيد وأسرته الكريمة بأحر التعازي والمواساة . متمنية لهم الصبر والسلوان.

وقالت الجبهة إنها على ثقة من أن أخوته ورفاقه وأبناء شعبنا رغم فداحة المصاب سيواصلون الدرب الذي بدأه المناضل الكبير على طريق تحرير الأرض والإنسان.

نعي

أسرة تحرير الهدف، تتقدم من الرفيق هشام النديم (أبو جلال) وعائلته الكريمة وعموم آل النديم بخالص مشاعر المواساة والتعازي باستشهاد شقيقه الفقيد ناصر النديم، متأثراً بجراحه نتيجة العدوان الصهيوني على غزة.

ولكم من بعده الصبر والسلوان

نعي

بمزيد من الحزن والأسى، يتقدم الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق أحمد سعدات، ونائبه الرفيق عبد الرحيم ملوح، وأعضاء المكتب السياسي، واللجنة المركزية، وقيادة فرع قطاع غزة، وعموم كوادر وأعضاء وأنصار الجبهة الشعبية من الرفيق عضو اللجنة المركزية للجبهة جميل مزهر «أبو وديع» ، بخالص مشاعر المواساة والتعازي بوفاة زوجته نوال مزهر «أم وديع».

متمنين له ولعموم آل مزهر الصبر والسلوان.

وفاة الكاتب ووزير الحربية المصري الأسبق أمين هويدي

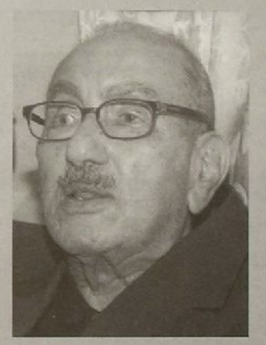

توفي في القاهرة السبت ٢٠٠٩/١٠/٣١ أمين هويدي وزير الحربية المصري السابق ، والمفكر المعروف

وكان هويدي .الذي شيع في جنازة حربية . من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة يوليو عام ١٩٥٢ والتي أزاحت الملكية عن حكم مصر ليحل محلها النظام الجمهوري .

وكان هويدي من أشد المؤمنين بالاشتراكية والقومية العربية كما دعا إليهما الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. الذي كان قد عينه وزيرا للحربية ورئيسا للمخابرات العامة بعد هزيمة مصر في حرب عام١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، حيث أشرف على حرب الاستنزاف التي شنتها مصر ضد القوات الإسرائيلية في سيناء. و في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات، كان هويدي من بين ٩١ شخصا اعتقلوا واتهموا بالخيانة في حملة قام بها السادات بتطهير نظام حكمه من كبار المسؤولين الذين اعتبرهم غير موالين له، فيما أطلق عليه اسم ثورة التصحيح. وقضى نحو عشرة أعوام تحت الإقامة الجبرية.

ولم يعد هويدي بعد الإفراج عنه إلى الحكم، وانما أصبح محللا وكاتبا، وظل حتى آخر حياته مدافعا شرسا عن عبد الناصر ضد اتهامه بالسلطوية.

وقال في مقابلة له مع جريدة الأهرام ويكلي الناطقة بالإنجليزية «إن الديمقراطية الحقة هي تلبية الاحتياجات الأساسية للجماهير، هذا هو فهمي للعدالة الاجتماعية، وهكذا كانت رؤية عبد الناصر لها»

أسرة تحرير الهدف تنعي الفقيد الكبير وتتقدم بأحر التعازي لعائلته الكريمة

مخاطر سرقة الآثار الفلسطينية

تسلط الدراسة الهامة التي نشرتها مجلة «دراسات فلسطينية» في عددها (٧٦) الصادر خريف ٢٠٠٨ الضوء على المخاطر المحدقة التي تتعرض لها الآثار الفلسطينية والمواقع الأثرية، جراء تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة وعزلها، بسبب استمرار سلطات الاحتلال في بناء جدار الفصل العنصري الذي يهدد بنهب، أو طمس، أو اندثار آلاف المواقع الأثرية.. كذلك تشير الدراسة إلى مخاطر استمرار التنقيب الأثري غير القانوني، والاتجار بالآثار، وتأثيرها على التراث الحضاري الفلسطيني، لا سيما وأن قوانين الآثار الإسرائيلية تبيح الاتجار بالآثار، الأمر الذي يشجع بعض ضعاف النفوس من الفلسطينيين القيام بعمليات التنقيب غير القانوني عن الآثار، والاتجار غير المشروع بها بذريعة «لقمة العيش، و «انتشار البطالة»، على الرغم من أن لصوص الآثار الفلسطينيين الذين يقومون بعمليات التنقيب لا يحصلون على أكثر من ١ ٪ من قيمة اللقى الأثرية في السوق، وفقاً لمعظم التقديرات، بينما يستفيد منها تجار الآثار الإسرائيليون ذوو الرخص في المدن الكبرى كالقدس، وتل أبيب، وحيفا الذين يحصلون على حصة الأسد من هذه التجارة البائسة التي تهدد التراث الحضاري الفلسطيني بوصفه مورداً ثقافياً لا يعوّض.

اللافت أن الإعلام الفلسطيني لم يسلط الضوء على هذه القضية، وتكاد تكون نادرة الدراسات الموثقة التي تناولت الموضوع، على الرغم من أهميته القصوى التي لا تقل شأناً عن اقتلاع الأشجار، وهدم المنازل، وقضم الأراضي ومصادرتها، فالوقائع التي تشير لها الدراسة تقول: إن بناء الجدار العنصري سيعزل ويدمر أكثر من ٢٨٠٠ موقع ومَعْلَم أثري في الضفة الغربية، وهذا الرقم يمثل ما نسبته ٢٣,٣ ٪ من مجموع المواقع والمعالم الأثرية المعروفة في مناطق السلطة، وأكثر من ١٢٪ من مجموع المواقع المعروفة في فلسطين التاريخية، وتذهب دائرة الآثار الفلسطينية إلى أن الجدار دُمرّ، كلياً أو جزئياً، نحو ٨٠٠ موقع أثري، وهذا الوضع سيكون له تأثير كارثي على تراث فلسطين الحضاري.

السؤال: ماذا عن الآثار غير المكتشفة، التي تتعرض للنهب بسبب الحفريات والتنقيب غير القانوني؟!.. وما هي الإجراءات والقوانين التي تضعها السلطة الفلسطينية من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات، أو على الأقل التقليل من مخاطرها؟!

في الواقع قانون الآثار الإسرائيلي يمنح بعض الرخص للتنقيب عن الآثار، وأخرى للاتجار بها، لذلك تعاقب إسرائيل من ينقب في حدود سلطتها بشكل غير قانوني، أي في (إسرائيل) والقدس المحتلة، أما في الضفة الغربية وغزة، فإن الحفريات تجري بحرية شبه تامة . كما تقول الدراسة . والسلطة الفلسطينية لا تفعل شيئاً إزاء سرقة الآثار، لذلك معظم القطع الأثرية الموجودة في السوق مصدرها الضفة الغربية، ووحدة الشرطة السياحية التابعة للسلطة الفلسطينية صغيرة وغير فاعلة، إضافةً إلى أن العقوبات الجنائية المنصوص عليها في القوانين الفلسطينية وفي إسرائيل غير رادعة للقائمين على نهب الآثار، وهي لا تتجاوز أحكاماً قصيرة بالسجن أو الغرامات المالية البسيطة لمرتكبها.

إذا كانت إسرائيل غير معنية بالحفاظ على التراث الأثري الفلسطيني، بل هي تعمل بشكل منهجي ومبطن على تدميره وطمسه، فالمشكلة الأكبر تكمن عند السلطة الفلسطينية التي لا تفعل شيئاً إزاء هذه المشكلة، التي تهدد التراث الثقافي والحضاري الفلسطيني. كذلك تتحمل منظمات وجمعيات العمل الأهلي الفلسطيني المسؤولية، لأن من واجبها القيام بحملات توعية على المستوى الشعبي، ومراقبة وفضح من يقومون بنهب الآثار، لأن هذه المسألة تهدد مستقبل الشعب الفلسطيني على أرضه.

ثقافة وفنون

Digitized by Birzeit University Library

احتفاءً بالقدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩

فرقة «إنانا» تقدم عرضها الراقص:

«صلاح الدين»

مزج بين السينما والتشكيلات الراقصة!

علي الكردي

دأبت فرقة «إنانا» للمسرح الراقص، منذ ولادتها عام (١٩٩٠)، وحتى الآن، على اختيار موضوعات تنهل من قصص التاريخ والتراث، مع إسقاطات على الواقع الراهن، أي أنها لم تقف عند أبواب التاريخ والماضي من أجل تمجيده فحسب، وإنما كانت تركز في كل مقولة من مقولات أعمالها، على كيفية استلهام دروس التاريخ، من أجل النهوض بالواقع الراهن.

هذا التوجه تكرّس عبر تتالي أعمالها الفنية: (هواجس الشام، أبناء الشمس، أجراس القدس الدمشقية، جوليا دومنا، زنوبيا ملكة الشرق، السندباد، الملكة ضيفة خاتون، صقر قريش وغيرها..)

ربما أحد أسباب نجاح «إنانا»، إضافة إلى الشغل على الأبعاد الجمالية والفنية البصرية، هو أولاً، وقبل كل شيء، الشغل على المرونة الجسدية للراقصين، وتنمية لياقتهم البدنية التي مكنتهم من تجسيد أدوارهم ببراعة، سواء على مستوى الأداء الفردي، أو التشكيلات الجماعية الراقصة، التي تملأ فضاء المسرح بالتناغم الحركي..في «هارموني» سريع الإيقاع، ديناميكي، ومتواتر، ومدهش في سرعة الانتقال من لوحة إلى أخرى، على الرغم من صعوبة تبديل الأزياء، الباذخة بألوانها وتصميماتها التي تحاكي دلالات المشهد، وإذا أضفنا إلى ذلك انسجام العناصر السابقة مع باقي عناصر العرض المسرحي الراقص (الديكور، الإضاءة، الموسيقا، الغناء، والمشاهد التمثيلية الحكائية) المشغولة كلها بما يليق بالإنتاج الضخم الذي أصبح سمة من سمات «إنانا».. نعرف سر نجاح هذه الفرقة التي حافظت على استمرارية تألق عروضها وتطورها.

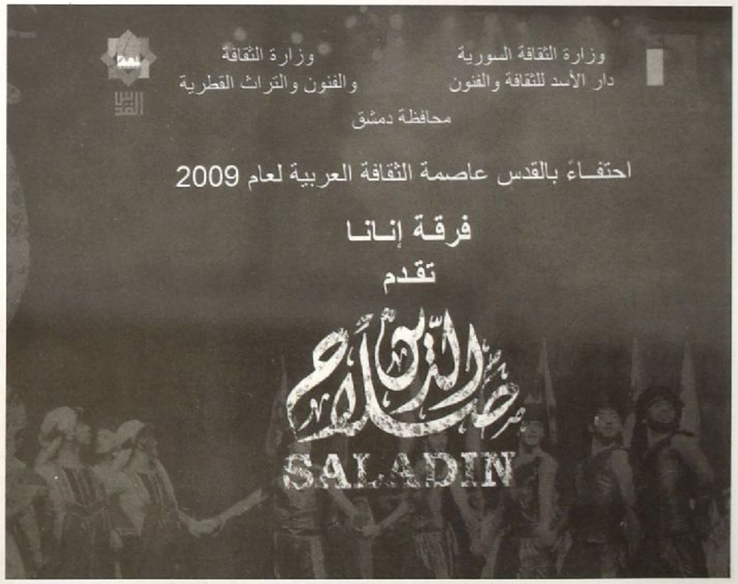

أعتقد أن وراء هذه الروح المتألقة، والمثابرة لهذه الفرقة، تكمن روح فنان يتمتع بعدة صفات مركبة، لولاها، لما حافظت الفرقة على استمرارها ونجاحها . أقول هذا الكلام بحيادية مهنية، ومن خلال المتابعة الحثيثة لأعمال الفرقة. إن وجود فنان طموح ومجتهد وصاحب رؤية بعيدة مثل الفنان «الكريوغراف» جهاد مفلح على رأس هذه الفرقة هو أحد أهم أسرار نجاحها، هذا لا يعني التقليل من شأن الآخرين، لأننا في النهاية، أمام عمل جماعي تتضافر لنجاحه جهود إبداعية متعددة، هذا أمر بديهي، بيد أن فرقة تضم ما ينوف عن مائة راقص وراقصة، إضافةً إلى كادر فني وإداري، وخبراء في مجالات متعددة، هو عمل مؤسساتي بامتياز، يحتاج إلى رأس يقوده، ويتابع لحظة بلحظة كل ما يواجهه من مصاعب وإشكاليات كبيرة وصغيرة حتى تصل أعماله إلى المتلقي بهذه الصورة الناصعة التي توفر المتعة والفائدة والتوهج والتواصل الذي حظيت به «إنانا».

أنا، أو أي متلقّ متطلب، من الآلاف الذين يتابعون عروض «إنانا»، من السهل عليه أن يدخل صالة المسرح ويسترخي في مقعده،

يشاهد العرض، ثم يخرج، ويكيل الكلام على عواهنه، سواء بالمديح والإطناب، أو الذم. لكن علينا أن نقف ونتساءل: عن الجهد والتعب والعرق المبذول من أجل الوصول بالعرض إلى المستوى المتكامل الذي نشاهده فيه بكل استرخاء.. نتساءل: عن حجم التدريبات اليومية لساعات طويلة، حتى يحافظ الراقصون على رشاقتهم.. ونتساءل: عن تفاعل الأنظار والخيال، والاقتراحات الجمالية والفنية التي بُذلت، عن تصميم الأزياء، والألوان، والإضاءة.. عن الإبداع الموسيقي.. والأصوات الغنائية.. والديكور..الخ.

إن دور الفنان جهاد مفلح في الفرقة لا ينحصر في تصميم الرقصات.. أو إخراج العرض (على أهمية ذلك)، وإنما يكمن في تلك الديناميكية، والروح المشتعلة التي يبثها في جسد الفرقة، وفي كل فرد من أفرادها، إنه أشبه «بالمايسترو» الذي لا تفوته أي فائتة.. أو تفصيل مهما بدا صغيراً، ولولا ذلك . بتقديري . لما حافظت «إنانا» على نجاحها وتطورها.

صلاح الدين

في العرض الأخير «صلاح الدين» على خشبة دار الأوبرا في دمشق الذي قدمته الفرقة احتفاءً بالقدس عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩، يمكن أن نتلمس كل تلك العناصر التي أشرنا إليها في المقدمة. بدايةً لا يكتفي العرض بسرد القصة التاريخية لتحرير الناصر صلاح الدين للقدس، والإشارة إلى فروسيته، وأخلاقه، وحنكته العسكرية والسياسية، ولا يكتفي باستعراض الأحداث التي كانت تجري في كواليس الجانب الآخر (الفرنجة)، والتناقضات التي كانت تعصف بين قياداتهم، الأمر الذي دفع بعضهم إلى خرق الهدنة مع صلاح الدين، وإعمال القتل والتخريب بقوافل الحجيج والسكان المدنيين الآمنين، بل أشار في لوحات سريعة، رمزية إلى أرض القدس التي تعاني الحصار والقتل والتجويع، ودون أن يثقل العرض بالشعارات والأيديولوجيا. أشار إلى طريق تحرير القدس، وإلى صلاح الدين، الذي لم يستطع أن يحرر القدس، إلا بعد أن جمع تحت سلطته كلمة العرب والمسلمين، وحلق بجناحي مصر والشام.. هذه المقولة التي تبدو بديهية هي ضرورة ملحة، لا يمكن النهوض دونها، طالما أن الانقسامات والشرذمة والصراعات السياسية هي التي تحكم عرب الراهن.

البناء الفني

الجديد الذي أضافته «إنانا» في هذا العرض على صعيد البناء الفني هو المزج بين مشاهد تمثيلية سينمائية (إخراج نبيل المالح) من شاشة في عمق الخشبة، وبين اللوحات الراقصة التي تحاكي بنفس الأزياء، والألوان، ولعبة الإضاءة، والديكور، المشاهد التي نراها على الشاشة، وكأن تلك اللوحات الراقصة تخرج من الشاشة لتجسد بالحركة الحية والتكوينات الجمالية، والتشكيلية الراقصة المشاهد ذاتها، وتغنيها بالحيوية والتدفق في «مونتاج» منسجم ومتتابع، وديناميكي دون أن يشعر المتلقي أن ثمة مبالغة ما.. وهنا أضافت المشاهد السينمائية غنى بصري على صعيد المعارك والخيول ومعركة القدس، اندغمت مع التشكيلات الرمزية لحركة الراقصين الذين تابعوا بناء المشهد بلغة فنية أخرى، بدت وكأنها امتداد طبيعي للمشاهد السينمائية، ويمكن ملاحظة عنصر آخر أضاف الكثير للعرض المسرحي الراقص هو المشاهد المسرحية التمثيلية التي جسدها ممثلون محترفون هم: عبد الحكيم قطيفان (صلاح الدين)، علي ميرزة محمود (القاضي الفاضل)، حسام الشاه (الملك غاي)، نوار بلبل (الأمير رينو)، عادل علي (البطريرك هرقل)، غسان عزب (الأمير ريموند)، ورامز الأسود (الأمير باليان)، وعبير شمس الدين (عصمة الدين خاتون)، وإن كنا نتمنى لو كانت الخطوط الدرامية للحوار بين الممثلين أكثر عمقاً وغنى، لا سيما وأن مضمون العمل يحتمل الشغل أكثر على الحوار الدرامي لتعميق خط الأحداث لكي تبدو أكثر إقناعاً، وانسجاماً مع العناصر الأخرى (التشكيلات التعبيرية الراقصة.. والمشاهد السينمائية).

في كل الأحوال أضافت «إنانا» بعرضها الجديد (صلاح الدين) شمعة جديدة إلى سجلها الحافل بالعطاء.

Digitized by Birzeit University Library

منحوتات «رانيا معصراني» عن فلسطين

ع.ك

اختارت رانيا معصراني مادة الطين لصياغة أجساد كائناتها النحتية التي تختزن كماً هائلاً من العذابات، والألم الإنساني، والرعب، والخوف الممزوج بالتحدي، والرفض، والغضب الذي نتلمسه في تلك العيون الشاخصة، والصرخات المكتومة.

اختيار رانيا لمادة «الطين» ليس عبثاً، فهي مادة حنونة، لينة ومطواعة، استجابت. على ما يبدو . لمخزون المشاعر والأحاسيس، والانفعالات العميقة التي تعتمل في داخلها، جراء الأحداث الكبرى التي تجري من حولها في فلسطين والعراق ولبنان، والدوائر الأخرى المحيطة. رانيا بوصفها شاهداً على هذا العصر المليء بالمجازر والقتل المجاني، والحصار والقمع والتنكيل الجماعي، أرادت أن تعيد صياغة المشهد، الذي بات يومياً وعادياً في «الخبر العاجل» التلفزيوني، لكي تمرر رسالتها ببساطة. لقد تبلدت أحاسيسنا لاعتيادها مشاهد القتل والدمار والتنكيل، لكن المشهد ليس عادياً، وعلينا ألا ننسى، أو نعتاد هذا الذي يجري بيننا، ومن حولنا. لكأنها أن تصدمنا، وتوقظ فينا ما تبلد من مشاعر، أدمنت مشاهد القتل والمجازر.

أعتقد أن رانيا أثناء الشغل على تجسيد منحوتاتها على هذا الشكل المسرحي (مجاميع من الأجساد تتكوم على بعضها لحظة مباغتتها بالقصف والتدمير والموت) كانت تضع نفسها موضع الضحية، لتنقل أحاسيسها وخوفها وغضبها، وصدى صرخاتها المكتومة، وشعورها العميق بالخذلان لعدم الاستجابة لاستغاثاتها.

رانيا.. هذه الفنانة التي تداعب يومياً أوتار الكمان في معزوفات ينساب فيها الحزن والشجن، صاغت من عجينة الطين بلغة أخرى موسيقا أحزانها، فجسدت هذه الكائنات عند هذا الحد، بل أرادت أن تدخل معها أكثر إلى عمق المشهد، وتلاحظ تفاصيله، وتتلمس

. ربما. تلك الأجزاء المتخفية في جوانبه، لذلك صورت «منحوتاتها» فوتوغرافياً بالأبيض والأسود، وهي واعية لسحر هذين اللونين، وتأثير لعبة الإضاءة «لترينا ما تراه هي»، وتساعدنا على الدخول إلى عالم حزنها الذي كان وراء إبداع هذه الأعمال التي تذكر بما حصل في دير ياسين، وجنين، وقانا وغزة..» كما قال نذير نبعة.

مزجت رانيا في منحوتاتها المشهدية بين لغة النحت، والمسرح، والتصوير الضوئي، وكانت الموسيقا تنساب في ثنايا تلك الأعمال المنسوجة بخيوط الحزن والشجن.

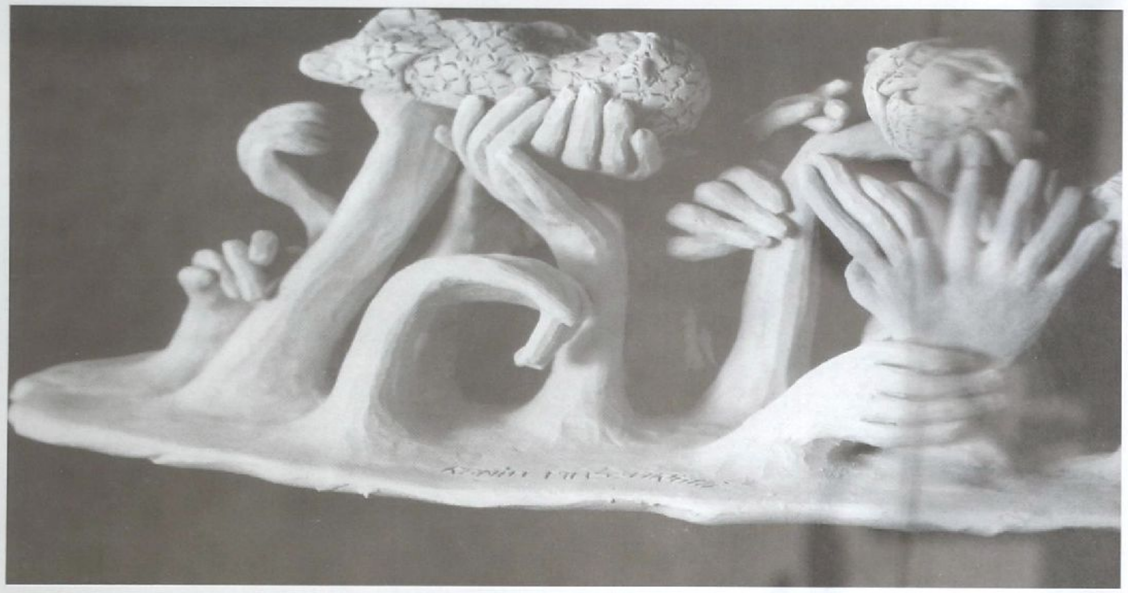

Digitized by Birzeit University Library

إصدارات

زيارة جبارة البرغوثي إلى الآخرة

يقارب جبارة البرغوثي في كتابه الجديد « زيارة إلى الآخرة/ رؤية مختلفة»، لوناً جديداً للأسطورة، فالطيف واسع في توصيف الطريق إلى الآخرة، وأجمل ما فيه تلك الرفقة (غير العادية) بين رجل وامرأة، لأنها من نمط إلهي. كان الهروب من السياسة إلى الأسطورة . كما يقول الكاتب . عنواناً لهزيمة، لكنها ليست حتمية ولا أبدية لأن المنتصر فيها هو الشر وآلهة الشر.

إن صقل الحياة بالموت الآخروي سيجعل «كنعان» أكثر قوةً وخلوداً، وهذا يدعو إلى لمس الحقيقة المنبثقة من النصر الحقيقي، في «يافا» و«عسقلان» مثل عشتار كلها عِرضٌ كنعان الذي سيصنع الخير، ويخلص الأرض من الشر والشريرين أتباع رب الجند، قتلة البشر، ورواد الفساد والإفساد والفتنة.

الكتاب الصادر عن دار كنعان في دمشق هو ميثولوجيا جديدة، تمجد الحب والأرض والخير، وتغني البصيرة بالصور الرشيقة، وفتنة الجمال.

نصف شمس صفراء

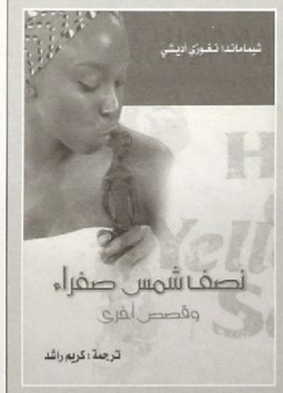

صدر حديثاً عن دار كنعان في دمشق مجموعة قصصية للكاتبة الإفريقية النيجيرية «شيما ماندا نغوزي أويشي» ترجمة: كريم راشد بعنوان:» نصف شمس صفراء».

قيل عن كتابات هذه الكاتبة الشابة أنها مؤلمة وجارحة، ولا يمكن احتمالها للوهلة الأولى، لكنها كتابة تحاول القبض على مفارقة الإنسان الذي يبذل كل جهده لإرضاء حياة الغريبين عنه في الوقت الذي ينأى بنفسه عن حاجات القريبين منه.

طُبعت قصص شيما ماندا القصيرة في كندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وظهرت ضمن موسوعة (من قصص الشعوب)، ونُشرت في صحف ومجلات أدبية مرموقة، لكنها المرة الأولى التي تجمع في كتاب مستقل صادر بالعربية، الأمر الذي يعرف القارئ العربي بهذه الكاتبة التي أثارت أعمالها ضجة في الأوساط الأدبية الغربية والإفريقية، ولا سيما وأن الأدب الإفريقي عموماً ما زال مجهولاً لدى القارئ العربي.

نهوض محمود درويش

عن دار كنعان للدراسات والنشر صدرت المجموعة الشعرية للشاعر إبراهيم الجرادي بعنوان «محمود درويش ينهض».

والكتاب مكون من قصائد كتبت في أوقات متباعدة، لها صلة وثيقة بمحمود درويش، استناداً إلى ارتباط خاص بالشاعر الكبير..

جاء الكتاب في ٨٤ صفحة من القطع الصغير..

من قصيدة «وحط الفجر مذعوراً بفتنته» هذه الأبيات..

مرَّ الفلسطيني من تعبٍ على ميراثه
مرَّ القساة
مرت نقائضهم ومرّت غبطة المهزوم.
مرّ الرّصاص على منازلهم
ومرّت حيرتي والناس.
مرَّت أناة الظبي في شهواتها فمررت أنا:
نايا
يعد
الأرضَ
قاموساً
من الأعراس.

سجين من أجل حرية واستقلال فلسطين

ساهمو في الحملة لإطلاق سراح أحمد سعدات

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

prisoners of freedom
and independence of palestine

working togethet for the freedom
Ahmad Sa,adat

General Secretary of Popular For the liberation of palestine (pflp)

freesaadat@ yahoo.co http//www.pflp.sy.org :للتضامن

Digitized by Birzeit University Library